



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة - دول القرن الإفريقي-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص علاقات دولية و إستراتيجية

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالبة:

أ.د. عمر فرحاتي

أمينة دير

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. محمد لمين لعجال أعجال
مشرفا و مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عمر فرحاتي
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	د. عبد العظيم بن صغير
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر	أستاذ محاضر	د. مصطفى صايح

السنة الجامعية: 2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا

كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ

الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾

سورة الروم : الآية 41

صدق الله العظيم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين لما منحاني إياه من رعاية و اهتمام

إلى جميع الإخوة و الأخوات و أخص بالذكر حنان، وفاء، و حسين.

كما أهديه إلى جميع الزملاء و الزميلات دفعة علاقات دولية و إستراتيجية.

إلى جميع أصدقائي و أهلي

كما أهدي هذا العمل إلى كل طالب علم.

أمينة

الشكر و العرفان

أود أن أتقدم بأسمى معاني العرفان وعبارات الشكر إلى الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

لقبوله الإشراف على هذا البحث، ولما تلقيته منه من حسن متابعة و توجيه.

كما أتقدم بأرقى معاني التقدير إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد

خيضر لما حظيت به من حسن الاهتمام والتوجيه طوال مدة دراستي في القسم.

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل.

خطة البحث

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظريات الوضعية

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

المبحث الثاني: مفهوم الأمن البيئي

المطلب الأول: تعريف البيئة و الأمن البيئي

المطلب الثاني: تعريف التهديد البيئي

المطلب الثالث: تطور النقاش حول قضايا البيئة و الأمن البيئي

المطلب الرابع: المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي

المبحث الثالث: مفهوم الأمن الإنساني

المطلب الأول: تعريف الأمن الإنساني

المطلب الثاني: خصائص و أبعاد الأمن الإنساني

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأمن الإنساني

الفصل الثاني: مظاهر تأثير التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في إفريقيا وآليات

مواجهتها

المبحث الأول: مظاهر تأثير التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا

المطلب الأول: ماهية التهديدات البيئية في القارة الإفريقية

المطلب الثاني: أثر التهديدات البيئية على الأمن الغذائي و الأمن الصحي

المطلب الثالث: أثر التهديدات البيئية على الأمن الإقتصادي و الأمن السياسي

المطلب الرابع: أثر التهديدات البيئية على الأمن المجتمعي

المبحث الثاني: آليات الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات البيئية

المطلب الأول: المؤتمرات الدولية

المطلب الثاني: الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الدولية

المطلب الثالث: دور الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

المبحث الثالث: الآليات الأفريقية في مواجهة التهديدات البيئية

المطلب الأول: دور الإتحاد الإفريقي

المطلب الثاني: الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الإقليمية

المطلب الثالث: دور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)

المطلب الرابع: دور المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة

الفصل الثالث: واقع الأمن الإنساني بدول القرن الإفريقي في ظل التهديدات البيئية

المبحث الأول: واقع التهديدات البيئية في دول القرن الإفريقي

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة القرن الإفريقي

المطلب الثاني: تهديدات الأمن البيئي في منطقة القرن الإفريقي

المبحث الثاني: انعكاسات التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في دول القرن الإفريقي

المطلب الأول: الأوضاع الإقتصادية والأزمات الغذائية و تداعياتها على الأمن الإنساني في القرن

الإفريقي

المطلب الثاني: الانعكاسات الإجتماعية و السياسية للتهديدات البيئية على الأمن الإنساني في القرن

الأفريقي

المبحث الثالث: إستراتيجيات مواجهة التهديدات البيئية في القرن الإفريقي

المطلب الأول: دور المنظمات الحكومية الإقليمية والعالمية في مواجهة التهديدات البيئية في القرن الإفريقي

المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة التهديدات البيئية في القرن الإفريقي

المطلب الثالث: تقييم إستراتيجيات المواجهة في القرن الإفريقي و الآفاق المستقبلية

الخاتمة

مقدمة

منذ التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حصلت مراجعات أساسية لكل من مفهوم الأمن و طبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه النظام الدولي، بإضافة إلى تحولات كبرى في نمط التفاعل من خلال تراجع العامل العسكري أمام تصاعد العامل الاقتصادي وظهور تهديدات أمنية جديدة مختلفة الطبيعة عن التهديدات التقليدية حيث تتميز هذه التهديدات بكونها غامضة المعالم، غير عسكرية، عابرة للحدود ومبهما المصدر ولا يمكن التنبؤ بزمن ظهورها مثل: الجريمة المنظمة، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والتلوث البيئي، والكوارث الطبيعية، والاحتباس الحراري، والتغيرات المناخية... الخ. في خضم هذه التحولات ظهر مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم شامل يدرج جميع شواغل الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة سواء إقتصادية، وسياسية، وثقافية، واجتماعية، وبيئية، وهذا المفهوم الذي يركز في تحليلاته على الفرد كوحدة مرجعية أساسية للأمن، بإضافة إلى أنه يحمل في طياته مضامين جديدة كالبعد البيئي من خلال إعتبار الأخطار البيئية كتهديدات أمنية جديدة.

ارتبطت النقاشات الأكاديمية في حقل الدراسات الأمنية حول قضايا البيئة بالمراحل الجديدة للتحول في مفهوم الأمن، و تم طرح مفهوم الأمن البيئي حتى يتلاءم مع طرح توسيع مفهوم الأمن من جهة و تعميقه من جهة أخرى، وتقديم مشاكل البيئة كخطر مستقبلي يهدد الكرة الأرضية بأكملها و لا بد من استجابة عالمية واسعة و شاملة لمواجهة هذه الأخطار.

تعد المشاكل البيئية في أفريقيا من أهم القضايا المطروحة في أجنادات السياسية للدول الأفريقية، حيث تزيد عدة عوامل من حدتها و تضاعف خطورتها خاصة الفقر، و التوسع العمراني غير المنظم، والضغط السكاني الهائل، والنمو الإقتصادي و الصناعي، والبنى التحتية الهشة، وكذلك عدم الإستقرار السياسي، فتساهم هذه العوامل مجتمعة في تأزم الوضع البيئي الراهن في أفريقيا وتفاقم الآثار السلبية لهذه التهديدات. تعد التهديدات البيئية بمثابة مصادر تهديد مضاعفة فهي تهدد سبل العيش و تضعف من الأمن الإنساني خاصة في أفريقيا بجميع أبعاده المتعددة، ولها آثار مباشرة وغير مباشرة تختلف من ناحية شدة التأثير والمدى الزمني. تناولت العديد من الدراسات الأكاديمية التأثيرات السلبية للتهديدات البيئية (مثل التغيرات المناخية، والتدهور البيئي، و الجفاف، والتصحر، و إزالة الغابات.. إلخ) على العالم ككل و القارة الإفريقية بشكل خاص، حيث تدفع الأقاليم الإفريقية وبالتحديد دول القرن الإفريقي ضريبة تغير المناخ و تعاني من آثار تهديداتها مع العلم أنها لم تتسبب فيها .

أهمية الموضوع :

تكمُن أهمية موضوع في الجدل الذي أثارته التهديدات البيئية بين الأوساط الأكاديمية في ظل تنامي التداعيات السلبية لهذه التهديدات هذا من جهة ، من جهة ثانية يندرج موضوع البحث ضمن الدراسات الأمنية التي برزت أهميتها كحقل مركزي في العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، لما عرفه هذا الحقل من نقاشات جديدة لتوسيع مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم العسكري التقليدي إلى قضايا ومجالات متعددة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية. أما من الناحية أخرى فتتمثل أهمية الموضوع في كون القارة الأفريقية أحسن نموذج لدراسة التهديدات البيئية ، فمن خلال توظيف مقاربة الأمن الإنسان يمكن إظهار الآثار الناجمة عن هذه التهديدات على ضوء مؤشرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية التي تتميز بها القارة من تدهور اقتصادي، النمو السكاني، وهشاشة الأنظمة السياسية.. الخ.

أهداف الموضوع:

- إبراز الأطر النظرية المفسرة لقضايا الأمن البيئي و أمنّة التهديدات البيئية.
- توضيح العلاقة التكاملية ما بين أبعاد الأمن الإنساني في ظل التهديدات البيئية (إبراز علاقة التأثير و التأثير).
- التعرف على ماهية التهديدات البيئية التي تواجه القارة الإفريقية من خلال تسليط الضوء على مشاكل البيئة من تغير مناخ، احتباس حراري، نضوب الموارد المائية... الخ. و رصد انعكاساتها على واقع الأمن الإنساني في القارة الإفريقية و تسليط الضوء على دول القرن الإفريقي.
- إبراز أهم إسهامات الدولية و الإقليمية لتلافي أخطار التهديدات البيئية في القارة الإفريقية و القرن الإفريقي على وجه التحديد.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب إختيار الموضوع في أسباب موضوعية و أسباب ذاتية و التي تتمثل فيما يلي:

1- أسباب موضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية للدراسة في تقديم تصور تحليلي لآثار التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا. فمعظم الدراسات المرتبطة بقضايا البيئة ركزت على الجانب القانوني لحماية البيئة دون التطرق إلى الأطر النظرية التي تفسر الظاهرة من جانب أمني .

2- أسباب ذاتية:

و تكمن المبررات الذاتية في الرغبة الشخصية لدراسة الأمن البيئي باعتباره يندرج ضمن الدراسات الأمنية والتي تعتبر حقل من حقول العلاقات الدولية، و كذلك جاء تناول هذا الموضوع نظرا لقلّة الدراسات باللغة العربية و لإثراء الجانب العلمي و المعرفي.

إشكالية الدراسة:

في ظل تزايد أخطار التهديدات البيئية و تباين آثارها السلبية في أفريقيا التي تشهد تدهورا كبيرا في محيطها الإيكولوجي جراء هذه التهديدات ،حيث امتدت انعكاساتها السلبية لتطال مختلف القطاعات سواء الإقتصادية، و السياسية، و الإجتماعية، مهددة بذلك الأمن الإنساني في أفريقيا . و من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية المركزية للدراسة في:

إلى أي مدى أثرت التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في أفريقيا ؟

تندرج ضمن الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

1-كيف ساهمت التهديدات البيئية كمصادر تهديد مضاعفة في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى توسيع

الحقل المعرفي للدراسات الأمنية؟

2-ما هي مظاهر تأثير التهديدات البيئية على مختلف أبعاد الأمن الإنساني في أفريقيا؟

3-ما هي الإستراتيجيات التي إعتمدها أفريقيا و دول القرن الإفريقي في مواجهة التهديدات البيئية؟

4-ما هي التحديات التي تعرقل دول القرن الأفريقي في إعتماد إستراتيجيات بيئية تساهم في إرساء

مضامين الأمن الإنساني؟

فرضيات الدراسة:

- 1- كلما إزدادت شدة تأثير التهديدات البيئية على أفريقيا كلما تدهور الوضع الإنساني في المنطقة.
- 2- كلما نسقت الدول الأفريقية جهودها لمواجهة التهديدات البيئية، كلما زادت فرص نجاحها في تحقيق الأمن الإنساني و مبادئ التنمية المستدامة.
- 3- كلما إعتمدت دول القرن الأفريقي على إستراتيجيات بيئية قائمة على أساس الحوار و مبادئ التنمية المستدامة، كلما تمكنت من النجاح في مواجهة التهديدات البيئية.

المقاربة المنهجية:

فرضت طبيعة الموضوع توظيف جملة من المناهج و التي ترواحت بين:

المنهج الوصفي؛ يقوم المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم في أفريقيا ،و تحديد خصائص ظاهرة التهديدات البيئية في المنطقة، بإضافة إلى وصف طبيعة و نوعية العلاقة بين متغير الأمن الإنساني والتهديدات البيئية من خلال جمع البيانات الوصفية حول واقع التهديدات البيئية في أفريقيا بشكل عام والقرن الأفريقي بشكل خاص، وصولاً إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات. و قد تم في هذا الإطار معالجة أهم المفاهيم الأساسية للدراسة مثل مفهوم الأمن، ومفهوم الأمن البيئي، وصولاً إلى الأمن الإنساني.

منهج دراسة الحالة؛ وقد تم استخدامه في الفصل الثالث، من خلال إعتداد منطقة دول القرن الأفريقي كنموذج للدراسة، لنوضح من خلاله مدى تأثير التهديدات البيئية في المنطقة و رصد أهم الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية المتأثرة جراء هذه التهديدات.

كذلك تمت الإستعانة في معالجة الدراسة بأدوات و تقنيات البحث العلمي، مثل تقنية تحليل المضمون لتفسير مضامين أهم الاتفاقيات البيئية الدولية، وكذلك تم إعتداد تقنية الطرق و البيانات الإحصائية من أجل إسقاط مختلف المعطيات الرقمية المتعلقة بالجانب التحليلي للدراسة .

حدود الدراسة:

المجال الزمني؛ شملت الدراسة حدود زمنية متعددة، نتيجة للمراحل التاريخية لطرح الأكاديمي لقضايا البيئة التي ترجع إلى نهاية الستينات و بداية السبعينات خاصة مع مؤتمر استوكهولم هذا من ناحية، من

ناحية أخرى ركزت الدراسة في مجالها الزمني على مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي واكبت التطورات الجديدة في الدراسات الأمنية وتساعد أهمية البعد البيئي في مفهوم الأمن الجديد، وظهر ما يعرف بأمننة التغيرات المناخية.

الإطار المكاني؛ يشمل الإطار المكاني للدراسة القارة الإفريقية و التي تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأخطار التهديدات البيئية. بإضافة إلى التطرق إلى منطقة القرن الأفريقي كدراسة حالة.

الدراسات السابقة:

يتميز موضوع الدراسة بقلّة المراجع باللغة العربية، في المقابل تشهد الأوساط الأكاديمية الغربية إقبالا هائلا على البحث في قضايا البيئة و الأمن البيئي خاصة فيما يتعلق بالتهديدات البيئية و بأخص تأثيراتها السلبية في القارة الأفريقية.

من أبرز الدراسات السابقة التي تم إعتقادها في البحث، مقال منشور في مجلة "الشؤون دولية" عام 2007 لكل من أولي براون **Oli Brown**، آن هيمال **Anne Hammill**، و روبرت مكلمان **Robert McLeman** المعنونة بـ " **تغير المناخ كتهديد أمني جديد: النتائج بالنسبة لأفريقيا** " **"Climate Change as the 'New' Security Threat : Implication for Africa"** ، ركزت هذه الدراسة على إعتبار تغير المناخ كتهديد أمني جديد على القارة الأفريقية ، و التطرق إلى أمننة التهديدات البيئية بهدف تبني التدابير الإستعجالية خارج الحالة العادية لمعالجة هذه التهديدات.

دراسة لـ أولي براون و أليك كراوفورد **Alec Crawford** المعنونة بـ " **تغير المناخ و الأمن في أفريقيا** " ، **"Climate change and Security in Africa"** الصادرة عام 2009، هذه الدراسة عبارة عن تقرير صادر عن المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) الذي مقره في كندا بالتعاون مع معهد الدراسات الأمنية (ISS) الذي مقره في جنوب أفريقيا، تهدف هذه الدراسة إلى إظهار تغير المناخ كتهديد أمني في القارة الأفريقية ، بالرغم من أن أفريقيا تعد عالميا الأقل مساهمة في إنبعاث الغازات الدفيئة ، و مع ذلك تتعرض لجملة من الآثار السلبية للظواهر المتطرفة الناجمة عن تغير المناخ مثل إنعدام الأمن الغذائي و الأمن المائي، الهجرة القسرية الناجمة عن تغير المناخ، و النزاعات حول الموارد

الطبيعية، وفشل الدول في التكيف مع مظاهر التدهور البيئي. و بالتالي فإن الدراسة تهدف إلى إبراز الإنعكاسات السلبية لتغير المناخ بإعتباره تهديد أمني جديد في أفريقيا.

دراسة أخرى صادرة عن معهد الأمن البيئي عام 2011 لإيريك فان جيسون Eric van de Giessen المعنونة بـ " القرن الأفريقي: تقييم الأمن البيئي"، "Horn of Africa: Environmental Security Assessment"، ركزت هذه الدراسة على تناول مختلف أشكال التهديدات البيئية التي تشهدها منطقة القرن الأفريقي إلى جانب إلقاء الضوء على مظاهر تأثيرها على مجتمعات القرن الأفريقي.

تبرير الخطة:

تم تناول الموضوع في ثلاث فصول أساسية وهي:

الفصل الأول؛ عبارة عن فصل مفاهيمي ونظري للدراسة، حيث أنه من المفروض عند معالجة أي ظاهرة سياسية ما، لا بد من الإنطلاق من إطار نظري كركيزة أساسية لتحليل الظاهرة. و في مجمل دراستنا تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم الأمن من خلال تناول أهم الأطر النظرية المفسرة له لكل من النظريات الوضعية و النظريات الما بعد الوضعية. في المبحث الثاني تناولنا مفهوم الأمن البيئي كمفهوم جديد في حقل الدراسات الأمنية، و الذي تم ربطه بتوسع مجال و نطاق التهديدات الأمنية. في المبحث الثالث تم التطرق فيه لمفهوم الأمن الإنساني من خلال التعرف على مجمل خصائصه و أبعاده المختلفة وصولاً إلى التعرف على مختلف النظريات المفسرة له.

الفصل الثاني فتم فيه رصد انعكاسات التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في القارة الأفريقية، يحتوي هذا الفصل على ثالث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول مظاهر تأثير التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في أفريقيا، من خلال التعرف على ماهية هذه التهديدات و رصد أهم تداعياتها السلبية على مختلف أبعاد الأمن الإنساني. في المبحث الثاني تم التطرق إلى مختلف الآليات الدولية الرائدة في مجال حماية البيئة. أما في المبحث الثالث فقد تناولنا أهم الإستراتيجيات الأفريقية في مواجهة التهديدات البيئية.

في الفصل الثالث و الأخير، و المتمثل في دراسة الحالة دول القرن الإفريقي، حيث يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث، في المبحث الأول تمت المعالجة الجغرافية لدول القرن الإفريقي، ثم تم إبراز أهم التهديدات البيئية التي تعاني منها المنطقة. في المبحث الثاني تمت معالجة مظاهر تأثير التهديدات البيئية في منطقة القرن الإفريقي من خلال رصد أهم الإنعكاسات الإجتماعية والسياسية و الأزمات الغذائية التي تعاني منها المنطقة. في المبحث الثالث تناولنا مختلف جهود المنظمات الإقليمية الفرعية في منطقة القرن الإفريقي كالإيغاد في مواجهة التهديدات البيئية ، بالإضافة إلى جهود المنظمات الدولية العالمية ، و دور المنظمات غير الحكومية، و في الأخير تم تقييم هذه الجهود مع استشراف نظرة مستقبلية للوضع في القرن الإفريقي .

صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء إعداد هذا البحث وهي تتمثل في: كثرة التقارير العلمية و العالمية حول مخاطر التهديدات البيئية باللغة الأجنبية حيث واجهتنا صعوبة في ترجمتها هذا من جهة ، من جهة ثانية واجهنا قلة الدراسات باللغة العربية و الأجنبية حول التهديدات البيئية في منطقة القرن الإفريقي، حيث أن معظم الدراسات العلمية و الأكاديمية المعنية بمنطقة القرن الإفريقي غالبا ما تركز في معالجتها على النزاعات و الدول الفاشلة في المنطقة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

و النظري للدراسة

تعد الدراسات الأمنية من أهم الحقول الأكاديمية في العلاقات الدولية فقد شهدت تطورا كبيرا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حيث حفزتها النقاشات النظرية حول تضييق و توسيع مفهوم الأمن. يشهد العالم اليوم بروز تهديدات أمنية جديدة غامضة المعالم، مبهمة المصدر، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر، الأمراض الوبائية، التدهور البيئي و قضايا تغير المناخ.. الخ، هذه التهديدات لا تهدد الدولة فحسب بل تهدد مرجعيات أمنية أخرى (أفراد، جماعات)، وقد تزايد حجم هذه التحديات الأمنية نتيجة زيادة سرعة النمو السكاني، والتطور المتزايد لتقنيات الأسلحة و طرق الإتصالات و المواصلات مما أدى هذا بدوره إلى تسارع وتيرة انتقال هذه التهديدات الأمنية داخل و عبر الحدود الوطنية، فالحركة الواسعة داخل حقل الدراسات الأمنية استوجبت ضرورة مواكبة مفهوم الأمن التقليدي مع هذه التطورات من خلال توسيع مضامين الأمن ليشمل تهديدات أمنية جديدة ، بإضافة إلى تعميقه ليشمل فواعل أمنية جديدة ذات طبيعة غير دولانية. الفصل الأول عبارة عن إطار مفاهيمي و نظري للدراسة، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول مفهوم الأمن و مضامينه النظرية، المبحث الثاني يتناول مفهوم الأمن البيئي و أهم التفسيرات حول البعد البيئي في الدراسات الأمنية، أما المبحث الأخير فيتناول مفهوم الأمن الإنساني .

المبحث الأول: مفهوم الأمن

يركز هذا المبحث على المدلول الاصطلاحي للمفهوم الأمن، مع معالجة أهم المقاربات النظرية المفسرة له، نتيجة للأهمية التي فرضها المفهوم في ميدان العلاقات الدولية بشكل عام و الدراسات الأمنية بشكل خاص.

المطلب الأول: تعريف الأمن

الفرع الأول: المعنى اللغوي للأمن

الأمن مضاده الخوف و الفرع ، فهو يعني الطمأنينة و الإطمئنان إلى عدم توقع المكروه .و ربط الإسلام الأمن بالإيمان و لذلك دعا الله - عز و جل - عباده إلى الإيمان به ليتحقق لهم الأمن و الأمان¹. ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله - سبحانه وتعالى - : "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ"². ومنه نستنتج أن الأمن حسب المدلول القرآني هو ضد الخوف.

أما المعنى الإتمولوجي اللاتيني للأمن *Sécurité* فهو يوحى إلى التناقض الجوهرى بين الجزء *Sine* و الذي معناه "بلا أو بدون" *Sans* ، و الجزء *Cura* و معناه "عناية" *soin*، اللفظتين تكونان مع بعضهما معنًا غريبًا للأمن "دون عناية أو غياب العناية" و بالتالي فهو عكس المعنى الحالي للأمن أي الحالة التي يغيب فيها الخوف³.

الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"⁴. إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة و إن كانت المعاجم اللغوية تشير إلى أن تعريف الأمن يقصد به " التحرر من الخوف و القلق" و تعرفه دائرة معارف العلوم الإجتماعية *The Encyclopidia of Social Sciences* بـ "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية"⁵.

¹ محمد عمارة ، مقومات الأمن الإجتماعي في الإسلام ، القاهرة، مصر، مكتبة الإمام البخاري ، الطبعة الأولى، 2009، صص 9-13.

² سورة قريش الآية 3 و 4 .

³ Thierry Balzacq, "Qu'est-ce que la sécurité nationale?", *La revue internationale et stratégique*, n°:52, hiver 2003-2004, p.35.

⁴ زكريا حسين، "الأمن القومي"، تم تصفح الموقع يوم: 2013/03/27،

<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml>.

⁵ عمر عبد الله كامل، "الأمن العربي من منظور إقتصادي"، أعمال ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة.. و التطلعات المستقبلية من 9 إلى 11/01/1996، باريس، فرنسا، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، الطبعة الأولى، 1996، ص 84.

الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للأمن

يشمل مفهوم الأمن العديد من التعاريف الاصطلاحية نظرا لتنوع و اختلاف وجهات النظر بين الباحثين في ميدان الدراسات الأمنية بشكل خاص و العلاقات الدولية بشكل عام، و قد تناولنا مجموعة من التعاريف للإلمام بكل مضمون و محتوى معرفي لكل تعريف للتفادي الوقوع في التحيز و الذاتية ، و من بين هذه التعاريف تناولنا ما يلي:

يري وولتر ليبمان **Walter Lippmann**: " أن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه"¹ ، يركز هذا التعريف للأمن على البعد العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة. وفي نفس السياق نجد أن **فريدريك هارتمان فيري Frederick Hartman Ferry** يعرف الأمن: " أن الأمن الوطني هو جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة"² ، يركز هذا التعريف بدوره على أهمية البعد العسكري في حماية الدولة و الذي بدونه لا يتحقق أمنها. كذلك نجد أن **جوزيف ناي Joseph Nye** يتناول مفهوم الأمن القومي باعتباره: "غياب التهديد إلى القيم الكبرى" بعبارة أخرى للأمة التي ستكون آمنة السلامة الإقليمية للدولة و سيادتها، وسكانها، وثقافتها ، و رخائها الإقتصادي الذي يجب أن يكون آمن من الدمار و الأضرار الكبرى³.

أما **روبرت ماكنمارا Robert McNamara** فقد حدد مفهوم الأمن الوطني في كتابه "جوهر الأمن" من خلال تركيزه على البعد التنموي، فيرى أنه بدون التنمية لا وجود للأمن فالدول التي لا تنمو نمواً صحيحاً لا يمكن أن تظل آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن⁴ ، و يعرف ماكنمارا الأمن: " إن الأمن ليس المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها ، و الأمن ليس القوة العسكرية ، و إن كان يشملها، والأمن

¹ جون بيليس، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية،ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى ، 2004، ص414.

² طروب بحري، " الأمن الغذائي: المفاهيم و الأبعاد "، مجلة المفكر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 07، نوفمبر 2011، ص 294.

³ Jams Wyllie , "Force and Security", in : Trevor C. Salmon and others ,issues in international relations , London and New York, Routledge ,2nd edition,2008, P. 74.

⁴ عمر عبد الله كامل، المرجع السابق الذكر، ص85.

ليس النشاط العسكري التقليدي ، و إن كان ينطوي عليه. إن الأمن هو التنمية...¹، يتبين لنا من هذا التعريف أهمية البعد التنموي في الأمن لكن دون إهمال البعد العسكري للدولة و دوره في حمايتها.

ريتشارد أولمان Richard Ullman في عام 1983 و في مقال له بعنوان إعادة تعريف الأمن "Redefining Security" حاول وضع تعريف لتهديد الأمن على أنه: "نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير و خلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما ، أو تهدد بشكل كبير بتضييق مجال الخيارات السياسية المتاحة لذا حكومة دولة ما أو الكيانات غير الحكومية الخاصة (أشخاص،جماعات،شركات) داخل الدولة"²، بإضافة إلى ما سبق فإن أولمان يرى بضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب تهديدات غير عسكرية مثل قضايا البيئة و نضوب الموارد ، و يتضح مما سبق أن أولمان حاول توسيع التهديدات الأمنية لتشمل تحديات جديدة لا تمس الدولة فقط بل قد تمتد إلى فواعل أخرى كالمنظمات غير الحكومية و الأفراد و الجماعات.

إن نقد الواقعيون التفسير الواسع للأمن الذي قدمه أولمان ، فقد دافع ستيفن والت عن المفهوم الضيق للأمن القائم على القوة العسكرية قائلا: " الدراسات الأمنية قد تعرف على أنها دراسات التهديد و إستعمال و سيطرة القوة العسكرية"، فالت و الواقعيون التقليديون يخشون من توسع مفهوم الأمن فقد يجعل ذلك منه مفهوما شاملا و مميعا لأن التهديدات العسكرية هي في الواقع الأكثر وضوحا في فترة ما بعد الحرب الباردة³.

و قد عرف أرنولد ولفرز Arnold Wolfers الأمن في مقال له نشر في عام 1952 بعنوان " الأمن الوطني كرمز غامض "، "National security as ambiguous symble"، أنه: "الأمن، بالمعنى الموضوعي يقيس غياب التهديدات إلى القيم المركزية، و بالمعنى الذاتي فهو يشير إلى غياب الخوف من أن تكون هذه القيم محل هجوم"⁴ ، وقد إعتبر تعريفه من أكثر التعاريف عملية حيث أخذ نوعا من الإجماع بين الدارسين ، و لكنه في نفس الوقت طرح إشكالا حول ماهية القيم المركزية التي يجب حمايتها هل تمثل السيادة، أو الوحدة الوطنية، أو الرفاه الإقتصادي...إلخ.

¹ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته و تهديداته - دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر" ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص17.

² Richard H. Ullman ,” Redefining Security”, International Security, Vol.8, N°:1, Summer 1983, P. 133.

³ Peter Hough, Understanding Global Security, London and New York, Routledge, 2004,P.7.

⁴ Arnold Wolfers, “ National Security as an Ambiguous Symbol”, Political Science Quarterly, Vol. 67 ,N°:4, December 1952, P 485.

يُعتبر تعريف باري بوزان **Barry Buzan** لمفهوم الأمن من أكثر التعاريف تداولاً خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يعرف الأمن بأنه: "العمل على التحرر من التهديد" فحسب بوزان فإن حالة الأمن تتحقق عندما تنتفي فيها كل أشكال التهديد، و يضيف كذلك أن الأمن القومي هو: "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية"¹، من هذا التعريف يتبين لنا تأكيد بوزان على الدور المركزي للدولة في ضمان أمنها. يرى بوزان أن مفهوم الأمن مفهوم معقد و ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل تتمثل في : البدء بالسياق السياسي للمفهوم ، مروراً بالأبعاد المختلفة له ، انتهاءً بالغموض و الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية². وعلى اعتبار أن الأمن هو عملية التحرر من الخوف فقد وصف كل من **Booth** و **ويلر Wheeler** هذه العملية " لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، و يتحقق ذلك إذا نُظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"³.

يعد مفهوم الأمن بوصفه تحرراً من التهديد أمراً واضحاً، غير أنه يثير عدداً من التساؤلات هي: من يحمي المرء؟ ماذا يحميه؟ من أي تهديد؟ من حيث المبدأ ينطبق الأمن على أي شخص أو على أي شيء، وقد يتحدث المرء عن الأمن العالمي، و الأمن الدولي و الأمن القومي، و الأمن الإقليمي، أو أمن المؤسسات، أو الجماعات، أو الأفراد، و كذلك يمكن أن ينطبق المفهوم على أي من التهديدات⁴.

مما سبق نستنتج عدم وجود تعريف جامع وشامل لمفهوم الأمن، وهو راجع لتنوع مدارس الدراسات الأمنية، و إختلاف كيفية طرح كل مدرسة على حدى لمفهوم الأمن من قبل المفكرين و الباحثين في هذا الميدان. مفهوم الأمن مثل السلام و العدالة، هو مفهوم متنازع عليه جوهرياً، أساسيات هذا المفهوم هي طرح الأسئلة حول : من أو ما هي أهداف الأمن أو مرجعيات الأمن؛ من يوفر أمننا؛ و لمن يقصد هذا الأمن، الأفراد، الجماعات، الأمم، الدول، الأقاليم، العالم، أو حاجات معنوية مثل القيم؟ أجوبتنا على هذه الأسئلة تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة، هناك زيادة في التمييز بين الأمن التقليدي و الأمن الحديث، و على أقل تقدير فإن معظمنا يتفق أن مفهوم الأمن يوسع إلى حد كبير و بشكل مستمر

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، و الحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005، ص 13.

² سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق الذكر، ص 10.

³ جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 414.

⁴ بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص 269.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

ليشمل الأبعاد مختلفة سواء العسكرية، والسياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، و البيئية، و يشمل كذلك حتى الترابطات فيما بينها¹. و يعمق ليشمل وحدات مرجعية ذات طبيعة تختلف تماما عن الدولة (أفراد، جماعات، منظمات دولية حكومية/ غير حكومية...الخ) ، و لقد لخصت إيمما روتشيلد Emma Rothschild الإمتدادات المتعددة للأمن في النقاط الأربعة التالية²:

- 1- امتداد تحتي؛ مفهوم الأمن ممتد من أمن الدول إلى أمن الأفراد و المجموعات...الخ.
 - 2- امتداد إلى الأعلى؛ من أمن الدول إلى أمن النظام الدولي أو سلطة فوق قومية.
 - 3- امتداد أفقي؛ من الأمن العسكري إلى الأمن السياسي و الإقتصادي و البيئي ، أو الأمن الإنساني.
 - 4- المسؤولية السياسية لضمان الأمن هي نفسها تمتد و تنتشر في جميع الاتجاهات من الدولة الوطنية صعودا إلى المؤسسات الدولية ، نزولا إلى الحكومة الإقليمية أو المحلية ، و جانبيا إلى المنظمات غير الحكومية، و إلى الرأي العام و الصحافة، و القوى المجردة للطبيعة أو السوق.
- و لقد لخص تيري بالزيك Thierry Balzacq في مخطط توضيحي الكيفية التي توسع بها مفهوم الأمن من خلال تحويلين أساسيين، الأول عمودي يخص مستويات التحليل، و الثاني الأفقي يخص توسيع قطاعات الأمن³.

جدول رقم (01): التوسع و التعمق في مضامين الأمن في الدراسات الأمنية

قطاعات الأمن					التوسيع	التعميق
القطاع الاجتماعي	القطاع العسكري	القطاع السياسي	القطاع البيئي	القطاع الإقتصادي		
					عالمي	مستويات التحليل
					إقليمي	
					دولي	
					وطني	
					مجتمعي	
					فردى	

Source :Thierry Balzacq, Op.Cit .,P.43.

¹ Oliver Richmond and Jason Franks, "Human Security and the War on Terror", in: Felix Dodds and Tim Pippard, human and Environmental security: An agenda for change, London, Earthscan , 2005 , P.28.

² Simon Dalby, Geopolitical Change and Contemporary Security Studies: Contextualizing the Human Security Agenda, Institute of International relations the University of British Columbia, Working paper, N°:30, April 2000, P.6, <http://www.ligi.ubc.ca/sites/liu/files/Publications/webwp30.pdf>.

³ Thierry Balzacq ,Op .Cit. ,PP.42-43 .

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظريات الوضعية

تعتبر النظريات الوضعية من بين الاتجاهات التقليدية لفترة الحرب الباردة، حيث حافظت على النظام الوستفالي القائم على مركزية الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية و لها الحق في احتكار وسائل العنف ، و تؤكد على أن الوضع القائم هو شيء معطى مسبق، و ترى بضرورة أن يرتكز المفهوم التقليدي للأمن على الدولة كوحدة مرجعية أساسية للأمن. و في إطار النظريات المفسرة لمفهوم الأمن تناولنا في الاتجاهات الوضعية كل من النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية .

الفرع الأول: التصور الواقعي للأمن

سيطرت خلال الحرب الباردة أفكار المدرسة الواقعية على حقل العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية على وجه التحديد ، حيث ركزت على اعتبار أن الدولة الوحدة الأساسية للتحليل و بالتالي فهذه الأخيرة تتحمل مهمة ضمان أمنها و حماية سيادتها، و عندما تكون الدولة مشغولة بأفاق الحرب فذلك يعني أن الأمن هو همها و هدفها الأساسي، و ترى المدرسة الواقعية أن السلام هو غياب الصراع المسلح أو الحرب و يمكن أن يستمر هذا السلام إذا الدول حافظت على القوة العسكرية الكافية لردع أو صد أي هجوم من قبل القوى المعادية، و تؤكد الواقعية على الحتمية التاريخية للصراع بين الدول ذات السيادة.

خلال الحرب الباردة ركز التفكير الأمني الواقعي أساسا على إمكانية قيام حرب نووية بين الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية، و مثلت مفاهيم الردع و الضربة الأولى و التدمير المتبادل الأكد جزءا من معجم الواقعيين الأمني¹. و حسب الواقعية الكلاسيكية الأنظمة الأمنية ستبقى قائمة طالما كانت مصالح الأعضاء متوافقة ، و عندما تتباعد هذه المصالح و التي تتمثل في تحالفات أو ميزان قوى أو غيرها من الترتيبات الأمنية الجماعية فإنها تتفكك و تتغير².

و تعتبر أفكار **توماس هوبز Thomas Hobbes** من أهم المرجعيات الفكرية للمدرسة الواقعية، فعلى حد تعبير هوبز أن الحرب تنشأ من الميل الفطري للبشر لمحاربة بعضهم البعض بدلا من التعاون،

¹ مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان ، المفاهيم الأساسية في العالقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة، دبي ، 2008، ص79.

² Jams Wyllie, Force and Security, in: Trevor C. Salmon and others, OP.Cit., P.78.

و بالتالي فالحرب هي الحالة الطبيعية للعلاقات الإنسانية¹، " فالحالة الطبيعية " عند هوبز تعتبر أن كل إنسان هو تهديد محتمل لأن الكفاح من أجل البقاء في عالم يتميز بموارد محدودة هو " صراع الكل ضد الكل "². و يرى ريمون آرون أنه في "الحالة الطبيعية" الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية³، و بالتالي فالأمن حسب الواقعيين يمثل أحد الأهداف الأساسية و الخالدة للسياسة الخارجية لأية دولة، هاته الأخيرة التي تسعى بكل الوسائل لتعظيم قوتها العسكرية لتحقيق الأمن.

و ترى الواقعية الجديدة Neorealism و على رأسها كنيث والتز Kenneth Waltz أن النظام الدولي هو نظام فوضوي. و تركز كذلك على أولوية الأمن Priority of Security أكثر من الأهداف الأخرى للدولة، و بالتالي فإن تحقيق الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقاءها بالاعتماد على نفسها كمطلب أساسي في نظام دولي يتسم بالفوضى و يفتقد لسلطة مركزية، حيث تجد كل دولة نفسها على الدوام معرضة لخطر أو تهديد دولة أخرى ، مما يدفعها إلى تعظيم قوتها العسكرية لتلافي ذلك الخطر المحتمل هذا من جهة ، من جهة أخرى هذا التأهب العسكري يسبب الشك و الريبة بالنسبة للدول الأخرى و التي ستعتقد أن هذا الاستعداد العسكري موجه ضدها فتقوم بدورها بالتأهب المسلح، و يصف البريطاني هاربرت بترفايلد Herbert Butterfield حالة عدم اليقين "Uncertainty" التي تصيب صناع القرار في محاولتهم لتحديد نوايا الآخرين " بالخوف الهوبيزي"⁴. هذه الحالة من عدم الثقة المتبادلة و الصراع من أجل القوة سيؤدي حتما إلى حلقة مفرغة يطلق عليها اصطلاحا دوامة الأمن أو المعضلة الأمنية.

يعتبر جون هيرز John Herz أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية "Security Dilemma" عام 1950 ، فالدول ذات السيادة تتسلح لتصبح أكثر أمناً حتى تزيد من مستوى الحماية لها، في المقابل وجود حالة من الفوضى الدولية تؤدي إلى المزيد من اللأمن بالنسبة للدول الأخرى⁵، فالشعور بانعدام الأمن مصدره الشك و الخوف المتبادل بين الدول المتنافسة. و قد قدم روبرت جيرفيس

¹ Paul Battersby and Joseph M.Siracusa, Globalization and Human Security, United States of America, Rowman and Littlefield Publishers Inc ,2009 , P.46.

² J.Jackson Preece , security in International Relations, United Kingdom , London ,The University of London International Programmes , The University of London , 2011, P.15.

³ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا، و الحلف الأطلسي ، المرجع السابق الذكر، ص18.

⁴ Paul Roe, " The Intrastate Security Dilemma : Ethnic Conflict as a 'Tragedy ' ?", Journal of Peace Research, Sage Publications, Vol.36 , N° :2, 1999 March , P.184 .

⁵ Georg Sorensen, "After the Security Dilemma:The challenges of insecurity in work states and the Dilemma of Liberal values", Security Dialogue, Val.38,N:°3,September 2007,P.359.

Robert Jervis تعريفا للمعضلة الأمنية باعتبارها الحالة التي فيها "العديد من الوسائل التي تسعى الدولة من خلالها زيادة أمنها فتقلل من أمن الآخرين"، ففي نظام المساعدة الذاتية أو العون الذاتي **Self-Help** خلق المزيد من أمن دولة معينة هو حتما خلق المزيد من إنعدام الأمن بالنسبة للدول الأخرى¹، و بسبب الفوضى يعزز مبدأ المساعدة الذاتية "Self-Help" بحيث لا تلجأ الدولة لأية سلطة أعلى منها بل تتحول بنفسها لضمان الأمن و السلامة².

الفرع الثاني: التصور الليبرالي للأمن

النظرية الليبرالية نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال التنظيم و التعاون الدولي، وهي ترجع بأصولها النظرية إلى أفكار إمانويل كانط للسلام الديمقراطي، و بالنسبة لليبراليين فإن الدولة ليست الفاعل الوحيد في علاقات الدولية و إن كان دورها أساسيا لضمان الأمن .

مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية أقل تبسيطا و أكثر تركيبا منه لدى النظرية الواقعية ، فهو لا يقتصر على البعد العسكري بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية و ثقافية و إجتماعية³ . و الليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للمنظور الواقعي الذي يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق مبادئ هذا المنظور. لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو وفقا لـ **قولدستين Goldstein** يتمثل في " تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر."⁴ ، و بالتالي فهي تنادي بضرورة تعاون كل الفواعل الدولية سواء الدول، والمنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية.

يميل المنظرون الليبراليون إلى الاعتقاد بأن المعضلة الأمنية يمكن تجاوزها و ذلك من خلال التعاون الذي يخلق مستوى عال من التكامل مما يؤدي إلى إرساء الأمن ما بين الدول داخل التكامل. و يؤكد هذا الرأي الليبرالية المؤسساتية الجديدة، التي تركز على قدرة الدول على بناء المؤسسات الدولية، وتعزيز التعاون من أجل تقادي انعدام الأمن المتأصل في نظام الدولة التي تسودها الفوضى، فإن خلق

¹ Ibid.

² Paul Roe, Op. Cit., P.185.

³ مصطفى علوي ، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، في: هدى ميتكيس و السيد صدقي عابدين ، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، مصر ، 2004، ص5.

⁴ تاكايوكي يامامورا ، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية" ، ترجمة: عادل زقاغ، تم تصفح الموقع يوم: 2010/11/10،

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html>.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

القواعد المشتركة و معايير أنظمة السلوك يفترض تقويض الفوضوية من السيطرة على التفاعل الدولي لتوليد قدر أكبر من الأمن فيما بين الدول¹.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

الفرع الأول: مدرسة كوبنهاغن

على غرار النقاشات النظرية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، والتي نادى بضرورة توسيع الأجندة الأمنية ، تجاوزت مدرسة كوبنهاغن مع هذه التغييرات الدولية خاصة بعد ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة التي تميزت باختلافها عن الطابع التقليدي للتهديد الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة بالإضافة إلى إنتفاء سيطرة البعد العسكري على مجال الدراسات الأمنية و التطور المتزايد لدور الفواعل الدولية الجديدة كالمنظمات الدولية الحكومية/غير الحكومية، و الأفراد، و الشركات المتعددة الجنسيات. ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع و تعميق مضامين الأمن من خلال أعمال باري بوزان في كتابه **People, States and Fear** عام 1983 ، الذي سعى إلى توسيع مجال البحث إلى قطاعات أخرى غير عسكرية تتمثل في القطاع السياسي ،القطاع الإقتصادي،القطاع المجتمعي، و القطاع البيئي.بإضافة إلى إسهامات المدرسة في مفهوم الأمن المجتمعي و نظرية الأمانة.

يري ميشال ويليامز **Michael Williams** أن مدرسة كوبنهاغن تتبنى شكلا من أشكال البنائية الإجتماعية و لها جذور في النهج التقليدي الواقعي² . يعود الفضل إلى مدرسة كوبنهاغن بقيادة باري بوزان في توسيع في مفهوم الأمن من القطاع العسكري إلى قطاعات أخرى على الرغم من أنه أبقى على الدولة كوحدة مرجعية للأمن في تحليلاته.

تعد نظرية الأمانة **Securitization** من أهم الإسهامات النظرية للمدرسة حيث طورها أولي ويفر **Ole Waever** ، و ترى هذه النظرية أن الأمن لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي و لكن بوصفه نتيجة عملية اجتماعية محددة ، وقد حدد ويليامز السياق الفكري لنظرية الأمانة فقال أنها تدمج بين أفكار الواقعية

¹ Jacqueline Berman, "This Season's Hottest Accessory: Human Security, Biopolitics, and the Securitization of Everyday Life", Accessed :09/11/2013 ,

http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/0/7/3/2/2/pages73226/p73226-7.php.

² Michael Williams, " Words ,Images, Enemies :Securitization and International Politics ",**International Studies Quarterly**,USA , Blackwell Publishing , Vol. 47,N°:4, 2003, P.511.

الكلاسيكية المتأثرة بأعمال كارل شميت Carl Schmitt و أفكار البنائية الأخلاقية¹ . و قد أكد ويفر أن الأمن هو في جزء منه " عمل خطابي " «Speech Act» الذي يدعو إلى حيز الوجود حالة من الخطر الشديد الذي يتطلب إجراءات استثنائية²، فحسب ويفر الأمن يفهم أفضل كعمل استطرادي أو كفعل خطابي فهو يعني اعتبار شيء ما كقضية أمنية يكسبها ذلك الإحساس بالأهمية و الاستعجال الذي يضفي الشرعية للاستخدام الإجراءات الخاصة خارج العملية السياسية المعتادة للتعامل معه³.

إذا فالأمننة كعملية يتم فيها تحويل المشاكل إلى قضايا أمنية من خلال إضفاء الطابع الأمني عليها، تفترض أن الأمن يمكن أن يفهم على أنه نتيجة لأعمال خطاب "Speech Act"، أي عملية الاستخدام المتكرر لإظهار حدث ما على أنه تهديد وجودي، من خلال لغة خطابية موجهة للجمهور العام تقدم من خلالها هذه القضية على أنها تمس البقاء «Survival» المادي أو المعنوي، و تتطلب إجراءات استثنائية مستعجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية المعتادة. و يرى بوزان أن فواعل الأمننة Securitizing Actors الأكثر شيوعا قد يكونوا (قادة سياسيين، بيروقراطية، حكومات، لوبيات، جماعات ضغط)⁴. أما Desecuritization اللا أمننة فهي تعني إنتقال القضايا المؤمنة خارج حالة الطوارئ إلى عمليات المساومة الطبيعية للمجال السياسي، وإزالة القضايا من الأجندة الأمنية يرجع إلى فشل التحرك الأمني.

الفرع الثاني: الدراسات النقدية للأمن

تعد الدراسات النقدية للأمن Critical Security Studies بمثابة نتاج لخلاصة أفكار مدرسة الفراكفورت من أمثال ماكس هوركهايمر Max Horkheimer، و تيودور أدورنو Theodore Adorno، و يورغن هابرماس Jurgen Habermas. و هي نظرية تدعي أن لها أدوات التحليلية الكفيلة لتوضيح مسار مفهوم الأمن حتى يأخذ شكله النهائي من خلال الأمن

¹ Michael Williams ,Op.Cit., pp.511-513.

² Simon Dalby, OP.Cit.,P.4.

³ Steve Smith, "The concept of Security in a globalizing world", in: Robert G. Patman, Globalization and Conflict: National Security in a New Strategic Era, London and New York, Routledge,2006, P.43.

⁴ Barry Buzan & Iene Hansen , The Evolution of International Security Studies, USA , Cambridge University Press, 2009,P.214.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

النقدي، فالأمن بمعنى الإعتاق هو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدما لتجسيد خياراته و من بين هذه القيود الحرب و الفقر و الإضطهاد و نقص التعليم¹.

و يمكن تقسيم الدراسات النقدية إلى إتجاهين هما، إتجاه كل من كيت كراوس و ميشال ويليامز ، و إتجاه مدرسة ويلز Welsh School التي ترجع بأصلها لأفكار Steve Smith ستيف سميث ، و روادها كل من كين بوث Ken Booth و ريتشارد وين جونز Richard Wyn Jones ، و هي مستوحاة من دراسات السلام ليوهان غالتونغ عام 1970 و في فيما بعد أهدت مدرسة الفراكفورت عدم رضاها على مركزية الدولة في الدراسات الأمنية التقليدية ، فريتشارد وين جونز يرى أنه يجب أن تركز الدراسات الأمنية على تحرير الإنسان².

يرى كل من Krause و Williams ضرورة وجوب الإنتقال من التركيز على البعد العسكري لسلوك الدولة في ظل الفوضى إلى التركيز على الأفراد و المجتمع و الهوية، و يقترحون في تحقيق ذلك من خلال تشجيع التعددية الفكرية و تنوع المناهج المستعملة لدراسة الأمن دون التأثير بمنهج واحد بعينه³، و بالتالي فهما يشككان فيما يتعلق بالتركيز على الدولة في الدراسات الأمنية التقليدية هذه الأخيرة التي أطلق عليها روبرت كوكس بالنظريات التي تسعى إلى حل مشاكل النظام الدولي (نظريات حل المشكل).

يركز بوث على مفهوم الإعتاق الإنساني لأنه فقط من خلال عملية الإعتاق هناك إمكانية للحصول أكثر على الأمن. و يقدم بوث تعريفا للإعتاق و يقول " تحرير الناس (كأفراد و جماعات) من القيود البشرية و المادية التي تمنعهم من القيام بما يختارونه بحرية للقيام به، الحرب و التهديد بالحرب هو واحد من هذه القيود، مع الفقر، و نقص التعليم، و القمع السياسي، و هكذا، الأمن و الإعتاق وجهان لعملة واحدة ، الإعتاق، ليس القوة أو السلطة...،الإعتاق نظريا هو الأمن."⁴ من هذا التعريف يلخص بوث مفهوم الأمن في الإعتاق .

¹ محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن و التنمية، السعودية ، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ، 2011، ص27.

² Barry Buzan & Iene Hansen , Op.Cit., PP.206-207.

³ Steve Smith, Op.Cit., P.44.

⁴ Ibid, P.44.

الفرع الثالث: الإتجاه النسوي

تري الدراسات الأمنية النسوية أنه يجب إعادة النظر في الإحتياجات الأمنية من خلال التقليل من إستخدام القوة العسكرية، من أهم روادها كل من أن تيكنر Ann Tickner و سنتنثيا أنلو Cynthia Enlo، و يعتبر نهج تيكنر Ticnker الأكثر إنتشارا داخل الدراسات الأمنية النسوية هذا النهج فيه العديد من القواسم المشتركة مع الدراسات النقدية للأمن و كذلك مقارنة الأمن الإنساني في الدعوة لتوسيع الكائن المرجعي للأمن ليشمل " النساء " و قطاعات أمنية غير عسكرية¹. أما أنلو Enlo فتجادل بأن ممارسات العلاقات الدولية التقليدية تجعل من المرأة غير آمنة و عرضة للعنف و جعلها جزء لا يتجزأ من هذه الممارسات السياسية المعاصرة، من خلال الحد من المساحات السياسية للمرأة و بالتالي فهو دليل على التفرقة الإجتماعية الواضحة بين الجنسين².

¹ Barry Buzan & lene Hansen , Op.Cit.,P.208.

² Simon dalby, "Contesting an essential concept: Reading the Dilemma in contemporary security discourse", in: Keith Krause and Michael C.Willaims, Critical Security studies: concepts and cases, London, UCL Press, 1997, P.7.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن البيئي

يعتبر مفهوم الأمن البيئي من أهم المفاهيم الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقد عززته التدابير الدولية حول ضرورة استحداث إستراتيجيات و آليات دولية لمواجهة التدهور البيئي، بإضافة إلى جهود بعض الأكاديميين و الباحثين بإثراء حقل الدراسات الأمنية بقضايا التدهور البيئي و تغير المناخ. في عام 2002 سجل محرك البحث Google.com حوالي 1,75 مليون دخول للمحرك للبحث عن موضوع الأمن البيئي ، وأما في عام 2010 فقد قدرت بحوالي 36,3 مليون دخول¹.

المطلب الأول: تعريف البيئة و الأمن البيئي

الفرع الأول: تعريف البيئة

أولاً- التعريف اللغوي للبيئة:

البيئة لغة مشتقة من الفعل بَوَّأَ أو تَبَوَّأَ بمعنى نَزَلَ أو حَلَّ أو أَقَامَ²، قال الله تعالى: " وَ أذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَ بَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ ..."³، و قد ورد في قوله تعالى: " وَ الَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَ الْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ..."⁴ ، و معنى ذلك الذين سكنوا المدينة من قبلكم ، و التبوء هو الحلول و النزول و السكن، و منه يمكن القول أن البيئة هي المحل و المنزل إذا هي مسكن الإنسان⁵. يتطابق مصطلح البيئة مع الكلمة في اللغة الفرنسية " **Environnement** " ، و التي تعني مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط أو المكان سواء كان (ماء-هواء-أرض) و كذلك الكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان.⁶ أما في اللغة الإنجليزية يستخدم لفظ " **Environment** " للدلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو و التنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل: الهواء، و الماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان⁷.

¹ Edward Page , "What's the Point of Environmental Security", Working Paper for the SGIR 7th Pan-European International Relations Conference , Stockholm, 9-11 September 2010 , Accessed 02/11/2013, <http://stockholm.sgir.eu/uploads/PageStockholmSGIR2010.pdf>.

² عبد القادر الشبخلي، حماية البيئة، لبنان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2009، ص 26 .

³ سورة الأعراف الآية 74.

⁴ سورة الحشر الآية 09 .

⁵ عبد القادر الشبخلي، المرجع السابق الذكر، ص 27.

⁶ صباح العشراوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 11.

⁷ نفس المرجع ، ص 10.

ثانيا - التعريف الإصطلاحي للبيئة:

يعتبر العالم هنري ثرو H.Othoreaux أول من صاغ كلمة Ecology عام 1858 ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها و أبعادها¹، و لكن أصل علم البيئة مشتق من المصطلح الإغريقي Ecology المركب من الكلمة Oikos و التي تعني الوطن أو البيت أو المنزل و الكلمة Logos بمعنى العلم ليشير في مجمله إلى علم الأرض²، وقد صاغ العالم الألماني أرنست هيكل Ernst Haeckel عام 1866 هذا العلم للدلالة على العلاقة بين الكائنات الحية و بيئتها³، و بوجه عام يمكن أن نقول أن هذا العلم يُعنى بدراسة العلاقات بين الكائنات الحية و البيئات التي تعيش فيها⁴. هناك العديد من التعاريف التي قدمها العلماء و الباحثون في مختلف التخصصات العلمية بشأن مفهوم البيئة و نذكر منها ما يلي:

عرف آلان بومبار Alain Bombard علم البيئة "بأنه دراسة التوازن بين جميع أنواع الكائنات الحية". و يرى الباحث الفرنسي Pierre Aguesse أن هذا علم بمثابة " علم معرفة اقتصاد الطبيعة والمحيط الذي نعيش فيه"⁵. و قد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972 البيئة بأنها " مجموعة من النظم الطبيعية و الإجتماعية و الثقافية التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى التي يستمدون منها زادهم و يؤدون فيها أنشطتهم"⁶. و إضافة إلى ذلك فقد إعتبر مؤتمر ستوكهولم للبيئة بمثابة " رصيد الموارد المادية و الإجتماعية المتاحة في وقت ما و في مكان ما لإشباع حاجات الإنسان و تطلعاته"⁷، مما سبق نستنتج أن هذا التعريف واسع لمفهوم البيئة. كما قد أوردت الأمم المتحدة تعريفا للبيئة بأنها " ذلك النظام الفيزيائي و البيولوجي الذي يحيى فيه الإنسان و الكائنات الأخرى، و هي كُلى متكامل و إن كانت معقدة تشتمل على عناصر متداخلة و مترابطة"⁸.

¹ طارق إبراهيم دسوقي عطية ، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، مصر ، دار الجامعة الجديدة ، 2009، ص 104.

² عبد الرزاق مقري ، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2008، ص 84.

³ نوزاد عبد الرحمن الهيتي و آخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، الأردن ، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 16.

⁴ عبد الرزاق مقري، المرجع السابق الذكر، ص 84.

⁵ عامر طراف، التلوث البيئي و العلاقات الدولية، لبنان ، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 21.

⁶ عبد القادر الشخيلي، المرجع السابق الذكر، ص 27-28.

⁷ سامح عبد القوي السيد ، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني و البيئي، مصر ، دار الجامعة الجديدة، 2012، ص 232.

⁸ نجم العزاوي و عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة: نظم و متطلبات و تطبيقات ISO14000، عمان، الأردن، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2007، ص 94.

هناك من يرى أن مفهوم البيئة يشمل العناصر الطبيعية مثل الماء و الهواء و التربة و الغابات، و العناصر التي صنعها الإنسان، و بالتالي حسب هذا التعريف هناك عنصران أساسيان يدخلان في تعريف البيئة و هي العناصر الطبيعية و العناصر المنشأة من قبل الإنسان.

نستخلص مما سبق أن هناك اختلاف حول تحديد مفهوم البيئة ، لأن هذا مفهوم يشوبه نوع من الغموض و عدم التحديد و لهذا السبب ذهب البعض إلى القول بأن البيئة عبارة عن " كلمة لا تعني شيء لأنها تعني كل شيء "1، لذلك نستطيع القول أنه ليس هناك تعريف شامل و جامع للبيئة و هذا راجع لتعدد المفاهيم وتباين المتخصصين في مجال علوم البيئة و امتداد هذه الاختلافات إلى العلوم الأخرى سواء العلوم الإجتماعية، السياسية ، القانونية، الإقتصادية، و الجغرافية و غيرها من العلوم. و نظرا لأهمية البيئة و قضاياها اتجهت معظم دول العالم إلى التأكيد على ضرورة حماية البيئة من خلال اعتبارها كقيمة في قوانينها و دساتيرها، وكذلك التأكيد عليها في الإعلانات الدولية بجعلها حقا من حقوق الإنسان.

ثالثا- علاقة مفهوم البيئة بالمصطلحات الأخرى:

أ_ النظام البيئي Ecosystem:

هو عبارة عن تفاعل عناصر البيئة وفق نظام يطلق عليه النظام البيئي، و هذه العناصر هي ما يحتويه أي مجتمع من موارد و كائنات حية و غير حية ، لذلك فإن اختلال التوازن بين هذه العناصر ينعكس سلبا على النظام البيئي مما يؤدي إلى مشكلات مجتمعية و طبيعية مثل تلوث الأنهار و البحار و المحيطات ، تلوث الهواء،إصابة سكان الأرض بالعديد من الأمراض، و اختلال طبقة الأوزون إلى غير ذلك من المشكلات البيئية². و بالتالي فالنظام البيئي مكون من مجموعة العلاقات المتحركة ذات الاعتماد المتبادل بين الكائنات الحية و ما يحيط بها من موارد و مكونات غير حية و التي توجد في أي مجتمع ما.

ب _ مفهوم التنمية المستدامة* "Sustainable Development" و علاقتها بالبيئة:

مع مطلع ثمانينات القرن العشرين بدأ العالم يعي خطورة المشاكل البيئية التي باتت تهدد أشكال الحياة على كوكب الأرض ، هذه المشاكل البيئية التي كان السبب الرئيسي في ظهورها الممارسات الإنسانية غير العقلانية في المجال الصناعة ، و التي يرجع بتاريخها لمخلفات الثورة الصناعية للقرن ال18.

¹سيد محمدين ،حقوق الإنسان و إستراتيجيات حماية البيئة ، مصر ، القاهرة ، الوكالة العربية للصحافة و النشر و الإعلان، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 23.

² خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة،مصر ، الإسكندرية ،الدار الجامعية ،2007، ص20.

* هي مصطلح حديث مركب من كلمة التنمية و التي تشير إلى عملية شاملة و متكاملة.

بإضافة إلى إهمال مسار العملية التنموية للقطاع البيئية طوال العقود الماضية، فكان السبيل للقضاء على المشكلات البيئية استحداث فلسفة تنموية جديدة وهو ما بلورته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية WCED أو كما يعرف بتقرير **بورندتلاند Brundtland Report** ** في ظهور مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 في تقريرها المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" « Our Common Future » حيث عرفتها على أنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون تشوه قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم"¹. و قد أشار مؤتمر استوكهولم إلى العلاقة بين التنمية و البيئة و أكد على أن مشكلات البيئة متداخلة مع التنمية و لا يمكن فصلها عن بعضها البعض. يقول كوفي عنان " إذا فشلنا في معالجة تحدي تغير المناخ، فنحن لا نستطيع تحقيق التنمية المستدامة"². و بالتالي فإن مفهوم التنمية المستدامة يناقش الحاجة لاقتصاد حديث لا يؤثر سلبيًا على البيئة، فالإقتصاد الحالي مبني على أسس تتعارض مع مقومات البيئة السليمة مما يحد من قدرات الأجيال القادمة على تحقيق حياة أفضل.

الفرع الثاني: تعريف الأمن البيئي

يجمع الأمن البيئي "Environmental Security" بين مفهوم الأمن و مفهوم البيئة ، فهو يشير إلى المشاكل الأمنية الناجمة عن المجتمعات البشرية و تأثيرها سلبيا على البيئة هذا من جهة ، من جهة ثانية فهو يشير إلى الأزمات و الكوارث التي تسببها البيئة و ما لها من آثار سلبية على المجتمع الإنساني، و بالتالي نقف هنا عند نقطة مهمة و التي تتمثل في وجود علاقة تأثير متبادل بين البيئة و المجتمع بمعنى آخر وجود علاقة سببية بين البيئة و المجتمع الإنساني. حتى عهد غير بعيد كان الأمن يعني أمن الأرض و حدود الدول من العدوان الخارجي أو أنه حماية المصالح القومية للأمة أو أنه أمن عالمي من حدوث حرب نووية و ضمان هذا الأمن لا يعني أكثر من التسلح. ولكن مستجدات العقود الأخيرة أوضحت أن هناك تهديدات جديدة غير المخاطر العسكرية تهدد أمن الدولة و الأمن البشري أيضاً وعلى رأسها التهديدات البيئية³. برز مصطلح الأمن البيئي كحقل دراسي مع منتصف ثمانينات القرن العشرين كمرادف لمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله على حياة البشر الضغوط و الانتهاكات التي

* نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة و التنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير و هي غرو هارليم برونتلاند رئيسة وزراء سابقة في النرويج.

¹ كوثر أبو عين، النظام البيئي و صحة المجتمع ، الأردن ، عمان ، دار مجدلوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2006 ، ص83.

² Melinda Kimble, "Climate Change: Emerging Insecurities", in: Felix Dodds & Tim Pippard, OP.Cit,P.103.

³ عبد الرحمن تيشوري، " الإقتصاد البيئي و الأمن البيئي"، تم تصفح الموقع يوم: 2013/03/10،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264425>.

تتعرض لها البيئة و تؤثر فيها و تعمل على استنزاف مواردها الطبيعية¹. يرى باري بوزان أن الأمن البيئي يعني " الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري"، فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة².

و حسب نيلز بيتر غليديتش Nils Peter Gleditsch من معهد الدولي بحوث السلام في أوسلو فإن الأمن البيئي هو " التحرر من الدمار البيئي و ندرة الموارد"³. يوحي هذا التعريف للأمن البيئي بتأثره بالنهج التحرري للتيار النقدي .

الأمن البيئي حسب إليزابيث شالسكي Elizabeth L.Chalecki: "يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، و المخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة"⁴، و لقد ركزت شالسكي في تعريفها على عامل ندرة الموارد باعتباره السبب الرئيسي في نشوب النزاعات و الصراعات، وهو الموضوع الذي تعمق فيه كل من توماس هومر دكسون و نورمان مايرز.

إن الأمن البيئي يعني قدرة الاعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية، و قد حدد بول و آن أرليتش Pull and Ann Arlitch بعض الطرق التي تسهم بها تلك الأنظمة الطبيعية في رفاهية و خير الإنسانية⁵:

- الحفاظ على مزيج معتدل من إنبعاثات الغازات إلى الغلاف الجوي و العمل على تلطيف الطقس.
- تنظيم الدورة الهيدروليكية التي توفر الماء العذب على نحو يقلل من حدوث الفيضانات و الجفاف إلى أدنى حد ممكن.

¹ خالد محمد غانم، "مشكلات الأمن البيئي في مراحل مابعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 29.

² Gérald Dussouy, Les Théories de L'interétatique :traité de Relation internationales (II), Paris, L'harmattan, 2007, P.167 .

³ Eric Van de Giessen, Horn of Africa :Environmental Security Assessment ,The Hague,The Netherlands, Institute for Environmental Security,2011 , P. 21.

⁴ Elizabeth L.Chalecki, "Environmental Security : A case study of climate change", Politic Institute for studies in Devlopment, Environment, and security , P.2, Assecced: 03/01/2013, <http://www.bvsde.paho.org/bvsacd/cd68/EChalecki.pdf>.

⁵ كلود فوسلر، بيتر جيمس، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، ترجمة: علاء أحمد إصلاح، مصر، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، 2000، ص 64.

- ضرورة الحفاظ على الغابات و الأراضي الزراعية؛ التخلص من النفايات بالطرق المناسبة لحماية البيئة.
- مكافحة الآفات الزراعية و الكائنات الحية الدقيقة التي تسبب الأمراض للمحاصيل الزراعية؛ صيانة المكتبة الجينية التي تضم الجينات الوراثية.

يرى الباحث الأسترالي جون بارنيت **Jon Barnett** أنه يوجد ضمن جدول أعمال الأمن البيئي سبعة المجالات هي¹: أولاً؛ جهود لإعادة تعريف الأمن. ثانياً؛ البحث عن العوامل البيئية التي تؤدي إلى الصراعات العنيفة. ثالثاً؛ الأمن البيئي للدولة. رابعاً؛ العلاقة بين القوات المسلحة و البيئة . خامساً؛ الأمن الإيكولوجي. سادساً؛ الأمن البيئي للأفراد. سابعاً؛ مسألة الأمننة.

الأمن البيئي هو حماية البيئة و الموارد الطبيعية من النضوب و الانقراض و النقص الناجم من المخاطر و الملوثات و الجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر و الموارد الطبيعية و الإخلال بالتوازن البيئي². الأمن البيئي هو كذلك يمثل الأمان العام الذي يشعر به الإنسان و مرتبط بعوامل عدة هي: توافر الظروف المعيشية المناسبة في بيئة سليمة بحياة كريمة و صحية، توافر الوقاية اللازمة من المخاطر البيئية التي قد تتجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان مع القدرة على السيطرة و التحكم في الأضرار التي قد تتجم عنها، إمكانية الملاحقة القانونية لكل من يتسبب في إضرار البيئة، إتاحة المعلومات التي تؤثر على البيئة المحيطة بالإنسان، استدامة عناصر النظام البيئي و تتميتها حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة³. أما مفهوم الأمن البيئي في الإسلام فيشمل كافة العناصر البيئية المحيطة بالإنسان و التي خلقها الله عز و جل بترتيب دقيق و منظم و أن أي اختلال في تلك العناصر يلحق بالإنسان العديد من الأضرار و المشكلات الإقتصادية و الصحية⁴. نجد أن جهود المنظمات الدولية و كذلك الدول قد ركزت على وضع تعريف محدد لمفهوم الأمن البيئي حيث وضعت عدة تعاريف من بينها أن الأمن البيئي "متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة

¹ Peter Martinovsky, "Environmental Security and Clasical Typology of Security studies", Accessed :12/11/2013, http://www.population-protection.eu/attachments/039_vol3n2_martinovsky_eng.pdf.

² سليمان المشعل، "ثقافة و تطبيقات الأمن البيئي العالمي"، تم تصفح الموقع يوم: 2013/05/12، http://www.aleqt.com/2011/08/30/article_574696.html.

³ شهيرة حسن أحمد وهيبي، "الأمن البيئي في المنطقة العربية"، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان : التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية أعمال المؤتمرات، شرم الشيخ، مصر، ماي 2007، ص 355.

⁴ عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، الأمن البيئي، المملكة العربية السعودية، الرياض، جامعة الملك سعود، الطبعة الثانية، 2006، ص 7.

إهمال أو حوادث أو سوء إدارة". لكن نلاحظ أن هذا التعريف يهمل حماية البيئة فيما يتعلق بالأجيال القادمة ومستقبل البشرية. إن قصور هذا التعريف دفع إلى ظهور تعاريف أخرى عرفت الأمن البيئي "بإعادة تأهيل البيئة التي تدمرت في الحرب ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي"¹، وهو تعريف يغطي جانب مهم من الأمن البيئي وهو كيفية القضاء على الدمار الذي خلفته الحروب من آثار على البيئة و المحيط .

المطلب الثاني: تعريف التهديد البيئي

الفرع الأول: تعريف التهديد

يعني لفظ التهديد في اللغة الإنجليزية «Threat»، أما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى الخطر «Menace»، و في اللغة اللاتينية «Trudere» يرادف معنى الدفع، و وفقا لقاموس وبستر Webster's Dictionary فالتهديد هو " تصريح أو تعبير عن نية لإيذاء، أو تدمير، أو معاقبة الخ، في الإنتقام أو الترهيب"، و هو كذلك "دليل على خطر و شيك أو الأذى أو الشر الخ، كالتهديد بالحرب"، في السياسة أو الدراسات الأمنية " التهديد " يستخدم كمصطلح سياسي، و بوصفه كمفهوم علمي «Scientific concept» لا يزال غير معروف في الكثير من قواميس العلوم الإجتماعية².

خلال الحرب الباردة تم التركيز أكثر على التهديدات الخارجية، لكن بعد نهاية هذه المرحلة تغير تصور التهديد بشكل جذري، و قد أشار ستاينر Steiner إلى التغير الجوهري في المخاطر و التهديدات مند عام 1990 الأمر الذي زاد من مخاطر الحروب المحلية العنيفة و قلل من فاعلية نظم الرقابة على الأسلحة. و على إثر اتساع مفهوم الأمن من القوة العسكرية و الدبلوماسية التقليدية انتقل إلى الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية، اتسع مفهوم التهديد أيضا و تم تطبيقه على سلسلة من التهديدات الجديدة لا تمس فقط الدولة و لكن تمس أيضا مرجعيات الأمن الجديدة³.

¹ فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، تم تصفح الموقع يوم: 2013 /05/11،

<http://annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm>.

² Hans Günter Brauch, "Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks", in : Hans Günter Brauch and others , Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security : Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks , Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, Springer Berlin Heidelberg , Vo .5 ,2011,P.62.

³ Ibid, P.63.

مفهوم التهديدات ينطلق من رصد واقع التحولات الدولية و انعكاساتها على المضامين الجديدة للأمن، حيث أصبح مدلول التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة غامض و غير محدد السياق خاصة من حيث غياب التدقيق حول مصادر إنعدام الأمن. يعرف التهديد غير التقليدي للأمن، بأنه مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن، و التي قد يواجهها نطاق واسع من الكيانات يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، بما يشمل الدولة ، و لكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال. و يتسع نطاق التهديدات الأمنية ليشمل طيفا من المشكلات الإقتصادية ، أو البيئية ، أو الصحية، أو الإجتماعية ، أو السياسية¹.

إن العلاقة بين مفهومي « الأمن » و التهديد علاقة تأثير متبادل، و أن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن. التهديد في مفهومه الإستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية في مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي و الإقتصادي، و الاجتماعي و العسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر².

هناك علاقة بين مفهوم التهديد و مفهوم الخطر **Risc** ، و تكمن أوجه التشابه بين مفهومين في اعتبار كل منها يشكل إنعدام الأمن لأي كيان كان سواء الدولة، أو الأفراد ، أو الجماعات، أما الفرق بينهما فيمكن في إعتبار أن الخطر معلوم المصدر و يمكن التنبؤ بتوقيته وقوعه (و إن كان ذلك بدرجة نسبية) ، بينما يكون التهديد مجهول المصدر و توقيت الوقوع ، مما يعقد من إمكانية التصدي له. و بناءا على ما سبق فالتهديد صعب التحديد و يرجع ذلك لسببين هما³:

أولا - مسألة ذاتية/ موضوعية في التهديد أي استحالة قياس هذا الأخير، كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري.

¹ مالك عوني، " رهان الثروات... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، السياسة الدولية ،ملحق تحولات إستراتيجية، المجلد

46 ، العدد 186، أكتوبر 2011، ص3.

² سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق الذكر، ص ص27-28.

³ عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا، و الحلف الأطلسي، المرجع السابق الذكر، 2005، ص ص 17-18.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

ثانيا- صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيه الكفاية لتشكّل تهديدا للأمن القومي و تلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.

يمكن النظر إلى الأمن من جهات نظر مختلفة، من منظور التهديدات التي يتعرّض لها الأمن، و من منظور ما يجب حمايته من هذه التهديدات، و الأنواع الرئيسية للتهديدات هي¹:

أولا- تهديد الهجوم العسكري.

ثانيا- تهديد النشاط الإجرامي.

ثالثا- التهديدات لبقاء الإنسان و رفاهيته، مثل الجوع والمرض المميت و التدهور البيئي، و هي تهديدات تهدد بقاء الإنسان على المدى الطويل.

تختلف درجة التهديدات و صورها حيث يمكن أن تتخذ التهديدات عدة أنواع²:

1- التهديدات الفعلية: و هي تعرّض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.

2- التهديدات المحتملة: و هي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحلّ النزاع.

3- التهديدات الكامنة: و هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح.

4- التهديدات المتصورة: و هي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية.

هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي و هي³:

➤ طبيعة التهديد: بمعنى نوعية و أبعاد التهديد، سواء السياسية، أو الإقتصادية، أو العسكرية أو الجغرافية.

➤ مكان التهديد: أي تحديد موقعه و مدى قربيه أو بعده الجغرافي، سواء كان مباشر أو غير مباشر، مدى انتشاره أو انحصاره في مكان معين.

¹ بيرون هاغلين و إليزابيث سكوت، " القطاع العسكري في محيط متغير "، في: التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي: كتاب السنوي 2003،

ترجمة: فادي حمود و آخررون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص445.

² سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق الذكر، ص29.

³ نفس المرجع، ص ص29-30.

- زمان التهديد: تأثيره الآني أو المستقبلي، و مدى إستمراره (مؤقت- مستمر)، و هل هو ثابت أو متغير.
- درجة التهديد: قوته و خطورته و هو الأمر الذي يتطلب التعبئة الشاملة للحد من تأثيره.
- تعبئة الموارد: ترتبط بحجم و خطورة التهديد و مدى كثافته و هو الأمر الذي يتطلب التعبئة المناسبة للحد من تأثيره.

الفرع الثاني: المدلول الإصطلاحي للتهديد البيئي

أشارت برونديتلاند عام 1993 إلى التهديدات الجديدة للأمن و صرحت بأن: " قد تكون ناجمة عن الاضطرابات الإجتماعية الناتجة عن الفقر و عدم المساواة و التدهور البيئي، من خلال الصراعات الداخلية مما يؤدي إلى موجات جديدة من اللاجئين" و تضيف أن " الضغط على البيئة من سكان العالم الذين يتزايد عددهم بسرعة سوف يزيد من احتمال مثل هذه الصراعات ، تغير المناخ، التصحر، و إزالة الغابات، و فقدان التنوع البيولوجي و استنزاف موارد المياه العذبة و تآكل التربة"¹.

و قد أكد الرئيس غورباتشوف في عام 1988 أن العلاقة بين الإنسان و البيئة أصبحت مهددة و قال " إن التهديد من السماء اليوم ، و ليس من الصواريخ النووية بقدر ما هو استنفاد لطبقة الأوزون و الاحتباس الحراري"².

أشار تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بالتهديدات و التحديات و التغيير الذي نشر في 2 ديسمبر 2004 إلى المهام الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة في القرن 21 و قد ورد فيه أن " تهديدات اليوم لا تعترف بالحدود الوطنية ، و هي مترابطة، و يجب التصدي لها عالميا و إقليميا بالإضافة إلى المستويات الوطنية".ميز الفريق بين 6 مجموعات من التهديدات، بدأ من التهديدات الإقتصادية و الإجتماعية(بما في ذلك الفقر و الأمراض المعدية و التدهور البيئي) و الصراع الداخلي بين الدول و أسلحة الدمار الشامل و الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، و لأول مرة يتم سرد " التدهور البيئي" بين التهديدات التي تواجه الأمم المتحدة و التي تتطلب إجراءات وقائية³.

¹ Hans Günter Brauch, "Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks", in : Hans Günter Brauch and others , OP.Cit., P.64.

² Norman Mayers, "Environmental Security : What's New And Different ?", Accessed : 11/10/2013, <http://www.envirosecurity.org/conference/working/newanddifferent.pdf>.

³ Paul D. Williams, Security studies: an Introduction, London and New York , Routledge, 2008,P.8.

حسب ألكسندرا كنايت **Alexandra Knight** يستخدم التهديد البيئي **Environmental Threat** كمصطلح للإشارة إلى التهديدات التي يشكلها التغير و التدهور البيئي، التي وضعت مباشرة الحياة و الظروف المعيشية البشرية أو بعبارة أخرى الأمن الإنساني في خطر¹.

نورمان مايرز يقر بأن العالم ينخرط في حرب عالمية ثالثة وهي حرب ضد الطبيعة، فالتهديد أصبح يستهدف إستنفاد طبقة الأوزون والاحتباس الحراري ، و تآكل التربة. هذه وغيرها من التهديدات البيئية، بما في ذلك الزيادة السكانية والاستهلاك المفرط، وانتشار الفقر في البلدان النامية، وقد وصفت من قبل العديد من القادة السياسيين و المخططين العسكريين باعتبارها أكبر خطر نواجهه بدون حرب نووية . إذا المفهوم الجديد الناشئ في مجالس صناعات السياسة الخارجية و الاستراتيجيين العسكريين هو البعد البيئي للقضايا الأمنية².

حسب كل من برايان وايت **Brian White** ، و ريتشارد ليتل **Richard Little** ، و مايكل سميث **Michael Smith** فالتغير البيئي العالمي و كل القضايا التي تتعلق به تمثل المشكلة الأمنية الجديدة، و التي ينبغي معالجتها بسرعة و بنفس وتيرة الدفاع الوطني، فإذا كان تعريف الأمن هو عدم وجود التهديد ، عندئذ تكون أشد التهديدات لبقاء المجتمعات هي التهديدات البيئية³.

التهديدات البيئية كإرتفاع درجة الحرارة و استنزاف الأوزون تمثل تهديدات محتملة على الأمن الإنساني، تشير التقديرات إلى أن ما بين ربع و ثلث مجموع الوفيات في العالم بسبب الأمراض أسبابها بيئية مثل تلوث الهواء و الماء، فالتهديدات البيئية ليست مجرد سيناريوهات نظرية للمستقبل بل هي "خطر واضح و قائم". التهديدات الأمنية الناتجة عن البيئة تقدم للإنسانية ثلاث معضلات سياسية⁴:

1- أن هذه التهديدات البيئية عادة ما تكون أقل وضوحا و مباشرة من أنواع أخرى من التهديد، كما يصفها برينس **G. Prins** بأنها " تهديدات بدون أعداء"، فالتهديدات المحتملة مثل إرتفاع درجة الحرارة، استنزاف الأوزون قد تكون عميقة و لكنها لا تزال على المدى الطويل.

¹ Alexandra Knight, "Global Environmental Threats : Can The Security Council Protect Our Earth ?", New York University Law Review, Vol.80,N°:5, November 2005, P.1550

² Norman Myers, "Environmental Security(GUEST ESSAY)", Accessed : 09/09/2013, http://www.cengage.com/resource_uploads/static_resources/0495015989/12901/mili15_essay_myers_security.pdf.

³ بريان وايت و آخرون ، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي ، دار نشر بالغراف ماكلان ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص275.

⁴ Petre Hough, OP.Cit., P134 .

2- الإجراءات الخاصة للتصدي لهذا النوع من التهديدات عادة ما تكون مكلفة و تفترض المساس بالمصالح الإقتصادية.

3- التصدي للتهديدات البيئية لابد أن يحقق من خلال التنسيق على الصعيد العالمي.

يرى كوفي عنان الأمين السابق للأمم المتحدة بأن التهديدات البيئية يجب أن تعالج من خلال نظام الأمن الجماعي الذي يجسده مجلس الأمن، و يؤكد بأن التدهور البيئي يشكل تهديدا إلى الأمن بنتائجه الكارثية المحتملة على الحياة الإنسانية¹. مما سبق نستنتج أن هناك نوعين من التهديدات البيئية، الأولى هي تهديدات بيئية طبيعية غير ناتجة عن النشاط الإنساني و لكن لها تأثيرات و مظاهر سلبية علي كل من المحيط و الإنسان مثل: الأعاصير و العواصف...، و النوع الثاني هي تهديدات نابعة عن النشاط البشري تؤدي إلى تهديدات لبقاء الإنسان مثل الاحتباس الحراري و التلوث البيئي...الخ.

المطلب الثالث: تطور النقاش حول قضايا البيئة و الأمن البيئي

الفرع الأول: الجيل الأول للأمن البيئي

بدأت قضايا البيئة في ظهور في سنوات السبعينات و لقد لقت رواجاً كبيراً في الأوساط الأكاديمية نذكر منها بالتحديد في عام 1977 من خلال كتابات لستر براون **Lester Brown** من معهد **World Watch** حيث نشر ورقة بحثية دعت إلى إعادة تعريف الأمن القومي حتى يدمج الشواغل البيئية، و إنتقد إحتكار الطابع العسكري على الأمن ، بالإضافة إلى عسكرة الاقتصاد العالمي ، و هو الأمر الذي أدى إلى إهمال التهديدات التي يتعرض لها كل من الإنسان و الطبيعة خاصة حالة النظام البيئي و الأمن الغذائي. بإضافة إلى كتابات ريتشارد أولمان 1983 الذي أكد على ضرورة عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حساب قضايا أخرى كالتهديدات غير العسكرية و التي من بينها التهديدات البيئية و التي تشمل الكوارث الطبيعية المدمرة كالفيضانات ، الجفاف ،استنزاف الموارد الأولية. ، وقد أدرجت لجنة برونوتلاند عام 1987 فصلاً حول الأمن البيئي في تقريرها النهائي و الذي ورد فيه " إن المشاكل البيئية للفقرات تؤثر سلبا على الأغنياء و كذلك في المستقبل غير البعيد جداً، تنتقل عن طريق عدم الإستقرار السياسي و الإضطراب"². بعد هذا المؤتمر نشرت العديد من المقالات التي حاولت بناء مفهوم متين

¹ Alexandra Knight, OP.Cit., P.1551.

² Norman Mayers, 'Environmental Security : What's New And Different ?', Op.Cit.

لربط بين البيئة و الأمن، فمثلا جيسكا توتشمان ماثيوس Jessica Tuchman Mathews ففي مقال لها بعنوان "إعادة تعريف الأمن" عام 1989 رأت أنه ينبغي على السياسات الأمنية الخارجية أن تدمج إعتبرات الدمار البيئي¹، و تؤكد توتشمان على دور الدولة باعتبارها فاعل رئيسي ليتعامل مع قضايا البيئة.

الفرع الثاني: الجيل الثاني للأمن البيئي

في هذه المرحلة ظهرت تفسيرات جديدة حول مقاربة الأمن البيئي، حيث ركز النقاش حول اعتبار إنعدام الأمن البيئي كمصدر محتمل لأزمات تهدد الأمن القومي وذلك على افتراض أن الندرة "Scarcity" في الحصول على الموارد الأولية، أو عدم التكافؤ في الحصول عليها قد يكون السبب الرئيسي لإثارة الصراعات ما بين الدول أو داخل الدول بحد ذاتها.

من بين الأعمال التي توضح ذلك فريق جامعة تورنتو تحت إشراف توماس هومر ديكسون Thomas Homer-Dixon قامت دراستهم على افتراض أن ندرة أو نقص المياه أو الموارد المتجددة سيكون عامل مهم في تحفيز النزاعات أو الصراعات ما بين الدول نظرا لزيادة إستهلاك هذه الموارد من جهة و الانخفاض الحاد في احتياطات المياه من جهة ثانية، فمن أسباب تنقل و تسرب مئات الآلاف أو الملايين من الناس يعود إلى الحرمان الإقتصادي و الاجتماعي، و أنها سوف تؤدي إلى أزمات شرعية بالنسبة للدول المتأثرة و التي لا تتجح في إدارة عواقب التدهور البيئي². و لقد ميز توماس هومر ديكسون بين ثلاث أنواع من الندرة البيئية وهي³:

- ندرة ناتجة عن التدهور البيئي و استنزاف الموارد البيئية مثل تآكل الأراضي الزراعية.
- ندرة ناتجة عن النمو السكاني الواسع، و تتضمن الاستهلاك الواسع للفرد من الموارد.
- تنشأ ندرة هيكلية من عدم المساواة في التوزيع الاجتماعي للموارد التي تتركز في أيدي عدد قليل نسبيًا من الناس، في حين ما تبقى من السكان يعاني من نقص خطير لهذه الموارد.

¹ Roland Paris , "Human security :Paradigm shift or hot air?" ,International security ,Vol 26,N°:2 , Fall 2001, P.99.

² Gérald Dussouy ,Op.Cit., PP.167-168

³ Val Percival & Thomas Homer-Dixon, "Environmental Scarcity and Violent : The case of South Africa ", Journal of Peace Research , Sage Publication, Val.35, N° :3 , May 1998 ,P280.

يعتقد نورمان مايرز Norman Mayers أن التغيرات البيئية مثل الكوارث الطبيعية، والكوارث التي هي من صنع الإنسان قد تجبر الملايين من الناس إلى النزوح، و يرى أن أسباب النزوح البيئي تتمثل في عوامل مثل التصحر و إزالة الغابات و نقص المياه و ملوحة الأراضي المروية ، واستنزاف التنوع الحيوي، وترتبط كل من هذه العوامل بالنمو السريع للسكان في البلدان الأقل نمواً، وكذلك إلى تغير المناخ العالمي . و قد تؤدي هذه العوامل إلى الضغط على الأراضي وغيرها من الموارد¹ . يرى مايرز أن ليس كل المشاكل البيئية قد تؤدي إلى النزاع أو الصراع و ليس كل النزاعات تتبع عن المشاكل البيئية، فغالبا ما يكون هناك عدد من العوامل الأخرى التي قد تقوض الأمن مثل السياسات الإقتصادية الخاطئة، والهيكل السياسية غير المرنة، والأنظمة الأولغارشية، والحكومات القمعية، و عوامل سلبية أخرى ليس لها علاقة مباشرة بالمشاكل البيئية ، و لكن تتفاقم هذه الأخيرة عن طريق هذه العوامل السابقة الذكر² . في حين يرفض ريتشارد بلاك Richard Black هذه الرؤية و يعتبرها مقارنة نيومالتوسية تستند على فرضيات مشكوك فيها ، و يرى أنه ليس هناك دليل بأن التغير البيئي قد يؤدي إلى تدفق اللاجئين خصوصا التدفقات نحو البلدان المتطورة، فهو يرى أن التركيز على اللاجئين البيئيين يصرف الإنتباه عن القضايا المحورية كالتسمية و حل النزاعات³.

مقال لـ روبرت كابلان Robert Kaplan حول مستقبل السياسة العالمية في مجلة أتلانتيك الشهرية عام 1994 ، و الذي توقع " فوضى قادمة" بسبب الصراع الناجم عن التدهور البيئي⁴ . و قد كان لمقاله تأثير كبير على الحكومة الأمريكية في عهد بيل كلنتون، حيث يقول كابلان أن " البيئة هي قضية الأمن القومي في القرن الواحد و العشرين"⁵ . و يؤكد كابلان على قابلية حدوث نزاعات مستقبلية تهدد بقاء المجتمع في كثير من الحالات هي ناجمة عن الندرة البيئية ، و في أغلب الأحيان هي نزاعات داخل الدول نفسها ، وهذا يعني أنه سيكون من الصعب على الدول والحكومات المحلية حماية مواطنيها من

¹ Stephen Castles , "Environmental change and forced migration: making sense of the debate", Refugees Studies Centre, University of Oxford, Working Paper N°: 70 ,P.3,Accessed:30/06/2013, http://www3.hants.gov.uk/forced_migration.pdf.

² Norman Mayers, Environmental Security : What's New And Different ?, Op.Cit.

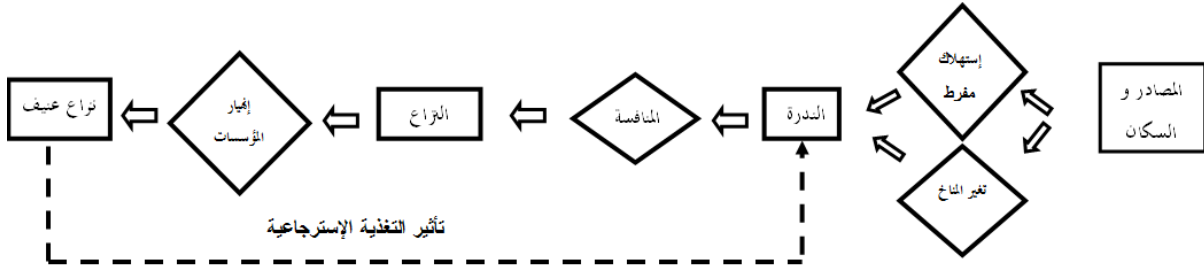
³ Stephen Castles, Op. Cit., P.2.

⁴ Simon dalby, Contesting an essential concept: Reading the Dilemma in contemporary security discourse, OP.Cit., P.16.

⁵ Marc Hufty, "La sécurité environnementale : un concept à la recherche de sa définition ",Accessed: 02/10/2013, http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/developpement/shared/developpement/projets/GREG/publ_GREG/Hufty-SecuEvt-epreuve.pdf .

العنف ، و قد يقلل كذلك من قدرتها على مساعدة الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع . و يوضح الشكل التالي إمكانية أن تتسبب الندرة البيئية في النزاعات .

الشكل رقم (01): الطريقة التي تتسبب فيها الندرة البيئية بالنزاعات .



Source: Oli Brown and Others , "Climate change as the 'new' security threat: implications for Africa", *International Affairs*, Vol.83, Issue 6, November 2007, P.1148.

الفرع الثالث: الجيل الثالث للأمن البيئي

في هذه المرحلة شهد نقاش الأمن البيئي تركيزا أكثر على قضايا الأمن و تغير المناخ، من خلال إلقاء الضوء بشكل متزايد على قضايا تغير المناخ على أنها القضية البيئية الأكثر إلحاحا من قبل عدد من الجهات الفاعلة في المجالات السياسية و الأكاديمية ، و تصنيف هذه القضية باعتبارها تهديدا للسلم و الأمن الدوليين في القرن 21. و من بين هذه الدراسات أعمال كل من **جون بارنت Jon Barnett** و **سيمون دالبي Simon Dalby** اللذان سبقا لهما العمل على مفهوم الأمن البيئي في 1990 و حاليا ركزا على الربط بين تغير المناخ و الأمن. من جانب آخر تؤكد ريتا فلويد أن هناك بحوث يمكن أن يطلق عليها "الأمن المناخي" وهي جزء لا يمكن إنكاره من الأطر النظرية من المناقشات الأمن البيئي .

أثارت مجموعة من الدراسات الإنتباه للآثار الأمنية المترتبة على قضية تغير المناخ من بينها دراسة المجلس الإستشاري الألماني للتغير العالمي (2007 WBGU)، دراسة **International Alter** (سميث و فيفكانادا، 2007 **Smith and Vivekanand**)، دراسة مؤسسة **CNA** (سوليفان **Sullivan** وآخرون 2007)، دراسة لمركز الأمن الأمريكي الجديد **Center for a New American Security** (كامبل **Campbell** وآخرون 2007)¹ . كذلك هناك دراسات عديدة ساهمت في زيادة أُمَّنَّة " securitization "

¹ Brzoska, Michael , "The Securitization of Climate Change and the Power of Conceptions of Security", Paper prepared for the International Studies Association Convention 2008 San Francisco, March 26-29, Accessed : 11/03/2013, http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/2/5/3/8/8/pages253887/p253887-5.php.

تغير المناخ أمثال (براوخ Brauch عام 2009؛ براون Brown عام 2009 ؛ دراسة سكارفن Scheffran عامي 2008 و 2009). هذه الدراسات السابقة الذكر تشابهت في تشخيصها للمخاطر الرئيسية لتغير المناخ (كالجوع ، الأوبئة ، النمو السكاني السريع) ،بإضافة إلى وصفها للعواقب السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري من التغيرات في أنماط هطول الأمطار وذوبان الأنهار الجليدية و إرتفاع مستويات البحر، و زيادة في تقلبات الطقس المتطرفة، وتتوقع هذه الدراسات أنه في حالة عدم حدوث تخفيضات كبيرة في إنبعاث الغازات المسببة للإحتباس الحراري بسرعة كبيرة قد ذلك يؤدي إلى ¹ :

- زيادة في عدد النزاعات العنيفة، بما في ذلك الحروب بين الدول.
- التدخلات العسكرية في البلدان الفقيرة من قبل القوات المسلحة للدول الغربية، من أجل منع وقوع الكوارث الإنسانية و زعزعة إستقرار الدول المتضررة.
- الهجرة الهائلة التي تخاطر بجلب النزاعات المسلحة إلى البلدان المجاورة ، و الإرهاب إلى البلدان الصناعية.

- توفير الملاجئ الآمنة للإرهابيين.

- تدهور العلاقات بين القوى الكبرى حول إمدادات الطاقة و قضايا تغير المناخ.

- الصراع على تغير خطوط السواحل، و إستغلال الموارد في القطب الشمالي.

تطور النقاش حول الأمن البيئي وقضاياها و تغلغله ضمن حقل الدراسات الأمنية، طرح العديد من التصورات النظرية التي عالجت التحديات البيئية و المخاطر التي تسببها التغيرات المناخية من خلال إعادة تصور جديد للأمن ، و كان من بين هذه الطروحات مقال للباحثة النرويجية كرستين رانفلدت Ronnfeldt Carsten F في مجلة السلام للبحوث بعنوان ثلاث أجيال من بحوث البيئة و الأمن عام 1997 ، حيث قسمت تطور بروز الأمن البيئي في حقل الدراسات الأمنية إلى ثلاثة أجيال². و يوضح الشكل الموالي تطور أجيال الأمن البيئي في حقل الدراسات الأمنية.

¹ Ibid.

² Peter Martinovosky, OP.Cit.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

جدول رقم(02): تطور مراحل أو أجيال الأمن البيئي في حقل الدراسات الأمنية.

الجيل الثالث	الجيل الثاني	الجيل الأول	
مند منتصف التسعينات	>1990	>1980	فترة البداية
مجال واسع من المنهجية الاجتماعية العلمية	تتبع العملية	التناقض المفاهيمي	المقاربات العلمية
البيئة و الأمن	المصادر المتجددة و النزاع	البيئة و الأمن	الوحدة الرئيسية للتحليل
العالمي/الإقليمي/الوطني/دون الوطني	الوطني/ دون الوطني	العالمي/الوطني/الفرد	مستويات التحليل

Sources : Peter Martinovsky,OP.Cit.

المطلب الرابع : المقاربات النظرية المفسرة للأمن البيئي

تخشى التيارات التقليدية كالواقعية من توسع مفهوم الأمن ليشمل تهديدات جديدة كالتحديات البيئية، فستيفن والت يرى أن توسيع الدراسات الأمنية لتتناول قضايا غير عسكرية مثل البيئة، و الفاقة و اقتصاد قد يدمر التماسك الفكري و يصعب من إيجاد حلول للمشاكل و يقر بأن " قلب الدراسات الأمنية يتمركز حول دراسات الحرب"¹. من جانبه يرى دانيال دودني Daniel Deudney أن هناك خطراً في توسيع تعريف الأمن ليشمل التهديدات غير العسكرية للمصالح الوطنية مثل قضايا البيئة و التلوث، و من هذا المنطلق فإنه لا داعي إلى تغيير جوهر الأمن الدولي بسبب المشاكل القائمة من التلوث البيئي. إلا أن الإتجاه الموسع لمفهوم الأمن يؤيد ضرورة إستحداث مضامين جديدة للمفهوم التقليدي للأمن ، فبفعل التطور النظري في حقل الدراسات الأمنية و الذي شهدته فترة ما بعد الحرب الباردة من تحولات على مستوى القيم و الفواعل فقد برز مصطلح "الأمن البيئي" في محاولة منهم لتحدي الإحتكار الذي مارسه محللو الأمن التقليديين بحصره فقط على القوة العسكرية و حماية الدولة من التهديدات العسكرية.

في إطار التقرير النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية عام 1994 ، الذي ركز على الفرد باعتباره الوحدة المرجعية الأساسية لضمان الأمن من خلال مفهوم الأمن الإنساني ، تم تحليل مفهوم الأمن البيئي ضمن هذه المقاربة الجديدة، لأن السمة المميزة للخطاب الأمن البيئي هو تركيزه على الآثار الأمنية المترتبة عن التدهور البيئي على جميع البشر². و تعد إسهامات مدرسة كوبنهاغن من خلال توسيع قطاعات الأمن لتنظم الأمن البيئي الفضل الكبير في إرساء مضمون الأمن البيئي، فهي ترى أن

¹ Steve Smith , OP.Cit. , P.37.

² Nicole Detraz and Michele M. Betsill, "Climate Change and Environmental Security: For Whom the Discourse Shifts ", International Studies Perspectives, Vol.10, 2009, P.306.

هناك طائفة واسعة من المواضيع في القطاع البيئي و التي فصلها كل من بوزان، ويفر، و دي وايلد، و هي تشمل ما يلي¹:

- اضطراب النظم الإيكولوجية (تغيرات المناخ وإزالة الغابات ...) .
- قضايا حيوية (استغلال مصادر والحوادث) .
- قضايا تركيز السكان (الأوبئة، الهجرة ...) .
- قضايا الأغذية (الفقر و المجاعة ...) .
- القضايا الاقتصادية (وليس النمو المستدام ، عدم التكافؤ في تقسيم الثروة) .
- النزاعات المدنية (الإرهاب البيئي وتدهور الدول أثناء الحروب) .

أمننة قضية تغير المناخ:

تبلورت أمننة « Securitization » التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل قضايا البيئة من قبل بعض الباحثين في أواخر التسعينات من أمثال باري بوزان إلى جانبه كل أولي ويفر و دي وايلد في عام 1998. من خلال تأطير مسائل مثل المخاوف الأمنية حول التدهور البيئي و تغير المناخ من قبل صناع القرار رفيعي المستوى، حيث تبلور نوعين من الخطابات العامة حول العلاقة بين البيئة والأمن وهما يمثلان نقاش النزاعات البيئية و نقاش الأمن البيئي.

اقترحت المملكة المتحدة في مجلس الأمن في مناظرة بشأن تغير المناخ العالمي في 17 أبريل 2007 أن تغير المناخ يهدد السلم و الأمن الدوليين من خلال آثاره على نزاعات الحدود، والهجرة، و نقص الموارد، والإجهاد الاجتماعي، والأزمات الإنسانية². أدت النقاشات حول اعتبار تغير المناخ كقضية أمنية إلى زيادة الاهتمام الدولي في حل هذه المشكلة من خلال طرح قضية تغير المناخ في المحافل الدولية و التأكيد على ضرورة العمل و التنسيق الجماعي مابين الدول لإيجاد حلول لهذه القضية. وصرح كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة أن " تغير المناخ هو أيضا تهديد للسلام والأمن. تغيير أنماط هطول الأمطار على سبيل المثال ، يمكن أن يزيد من التنافس على الموارد ، والوضع في حركة التوترات و الهجرات يمكن أن يزعزع الاستقرار، لا سيما في الدول الهشة أو المناطق المضطربة . هناك دليل على أن بعض من هذا يحدث بالفعل، وأكثر من ذلك فقد يكون وشيك الوقوع"³. و قد إعتبر الممثل السامي

¹ Peter Martinovsky ,Op.Cit.

² Nicole Detraz and Michele M. Betsill, OP.Cit., P.303.

³ Ibid, P.310.

للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المشتركة والمفوضية الأوروبية في تقريره المعنون "بتغير المناخ والأمن الدولي" تغير المناخ بأنه "التهديد المضاعف الذي يؤدي إلى تفاقم الاتجاهات الحالية والتوترات و عدم الاستقرار " ، مما يشكل " المخاطر السياسية و الأمنية التي تؤثر بشكل مباشر على المصالح الأوروبية"¹.

حاولت جوليا غروفوجل Julia Grauvogel معالجة تغير المناخ بإعتباره رهانا أمنيا، وترى أن تغير المناخ موضوع يُعالج من خلال ثلاث مقاربات²:

- 1_ تغير المناخ بوصفه مصدرا للصراع داخل الدول أو فيما بينها و خاصة من خلال تغير توافر الموارد (مثل المياه)، أو السلامة الإقليمية للدولة (بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر على سبيل المثال).
- 2_ تغير المناخ كتهديد يومي للأمن الإنساني مما أدى إلى تهديد حياة السكان على سبيل المثال(تكرار حدوث الكوارث الطبيعية).
- 3_ تغير المناخ بوصفه تهديدا للبيئة و التنوع البيولوجي.

كان العامل الرئيسي في تبلور أُمّنة قضية تغير المناخ هو طرحها على جدول أعمال كبرى المنظمات الدولية العالمية كالأمم المتحدة، و حتى على مستوى السياسات العامة للدول ، و تجلى ذلك من خلال كيفية طرح الخطاب السياسي المرتبط بالشواغل الأمنية حول التدهور البيئي جراء تغير المناخ و ما يتسبب فيه من آثار سلبية على كل مجالات الحياة الإنسانية و التي قد تهدد الأمن الفرد و الدول و المحيط الإيكولوجي ، فقد تمتد هذه الآثار إلى عدة أبعاد من الأمن الإنساني.

يبين الشكل رقم (02) الروابط السببية بين تغير المناخ و الإجهاد البيئي، و تأثيرها على احتياجات الإنسان، و عواقبها الاجتماعية،فالتغيرات في النظام المناخي ، مثل التغير في درجات الحرارة والأمطار يؤثر على النظم البيئية و المصادر الطبيعية (مثل التربة ، النظم الإيكولوجية ، والغابات ، والتنوع البيولوجي) من خلال سلسلة من التفاعلات المعقدة.فالتغيرات البيئية يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الاحتياجات و القيم الإنسانية ، والتي تثير ردود فعل الإنسان فتؤثر على النظم الاجتماعية. و نظرا

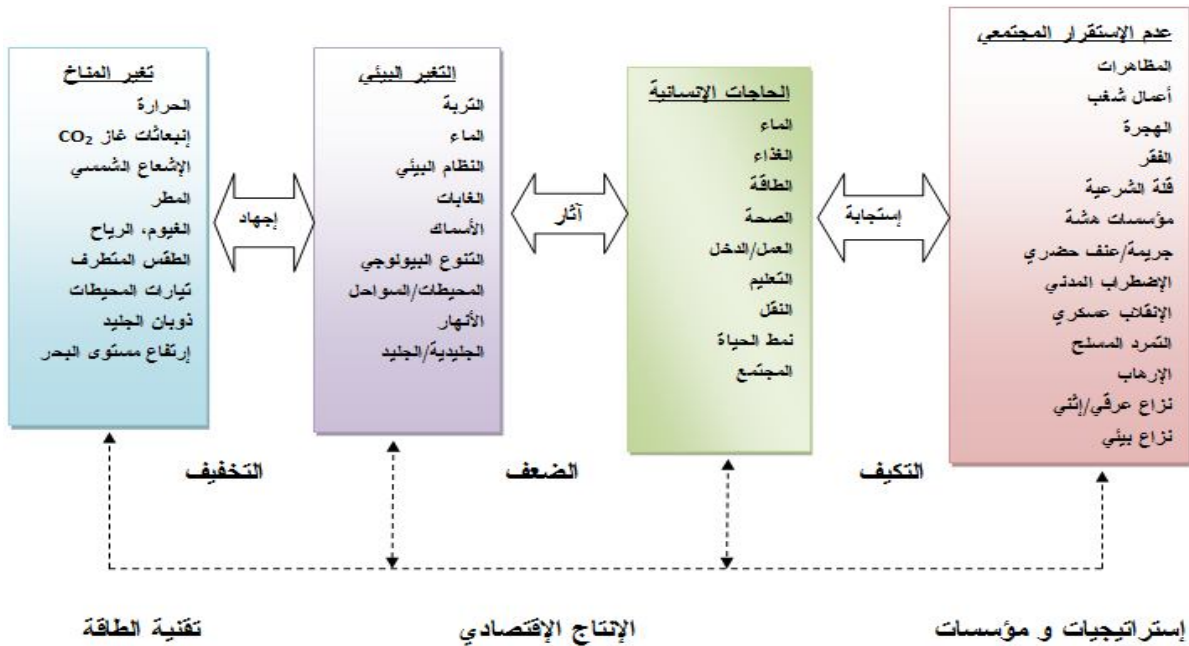
¹ Rafaela Rodrigues de Brito , "A Climate for Conflict or Cooperation? Addressing the Securitization of Climate Change" ,Paper prepared for the Third Global International Studies Conference, 17-20 August 2011, University of Porto, Portugal, PP.3-4 , Accessed 19/12/2013, http://www.wiscnetwork.org/porto2011/papers/WISC_2011-724.pdf.

² Lucile Maertens, "La sécurité environnementale et le processus de sécurisation : définitions et enjeux théoriques", Institut de Recherche Stratégique de L'Ecole Militaire, Fiche de L'Irsem N°:17, juin 2012, Accessed :24/10/2013 , <http://www.defense.gouv.fr/content/download/168799/1820943/file/Fiche%20n%C2%B017%20Maertens.pdf>.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

للضعف الهيكلي، يزداد التوتر الاجتماعي والاقتصادي نتيجة لانعدام الأمن الغذائي والمائي، و المشاكل الصحية، و الهجرة، و التدهور الاقتصادي، و ضعف المؤسسات، و تآكل المجتمعات¹. الترابط بين هذه العوامل قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يمكن أن يعبر عنه من خلال أعمال الشغب و التمرد، و العنف في المناطق الحضرية. وبناء على حلقة التغذية الإستراتيجية يمكن للمجتمعات التكيف مع الوضع وتخفيف الإجهاد المناخي من خلال إتباع الاستراتيجيات والمؤسسات التي تطبق التكنولوجيا، و الموارد المالية اللازمة لضبط الاقتصاد و نظم الطاقة حسب المقاييس البيئية².

شكل رقم(02):العلاقات السببية بين تغير المناخ و الآثار البيئية و الاحتياجات الإنسانية، و الآثار المجتمعية.



Source: Jürgen Scheffran and others, OP.Cit., P.3.

¹ Jürgen Scheffran and others, "Theories and Models of the Climate Security Link", Working Paper Clisec-3, Research Group Climate Change and Security, University of Hamburg, PP.2-3, Accessed 19/02/2014, http://clisec.zmaw.de/fileadmin/user_upload/fks/publications/working-papers/Working_paper_CLISEC-3.pdf.

² Ibid ,PP.2-3.